الحدث

لا تلقى استغاثات الفلسطينيين في شمال قطاع غزة اذنا صاغية لدى المجتمع الدولي، مع إمعان جيش الاحتلال في حرب الإبادة بين ولايتين أميركيتين، واستغلاله ما يشبه فراغ القيادة الدولية، لاستكمال أجندته

«فيلم رعب مروع» شمال غزة

قيادي حمساوي ينفي فقدان السيطرة على القيادة الميدانية

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

فيما يستمر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بانتظار انتهاء المرحلة الانتقالية بين ولايتين أميركيتين، وتسليم الرئيس جو بايدن الذي كرّس كل الإمكانات الأميركية للتغطية على العدوان منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، السلطة إلى إدارة دونالد ترامب الذي كان مهّد للعدوان بمحاولة تصفية القضية الفلسطينية، واصل جيش الاحتلال، أمس السبت، ما بدأه منذ حوالي شهر ونصف الشهر في شمال القطاع، حيث نسف المزيد من منازل المواطنين وسوّاها بالأرض في المناطق الغربية لمخيم جباليا، معمناً في محاصرة الأهالي الذين يلقون صعوبة لإنقاذهم مع استهداف الاحتلال أطقم الإغاثة، فيما استمرت حرب الإبادة والتجويع، حاصدة المزيد من الضحايا، خصوصاً في الشمال، فيما وصف رئيس مجلس اللاجئين النرويجي، جان إيغيلاند، أمس، الوضع في شمال القطاع بأنه يشبه «فيلم رعب مروعاً».

أما على مقلب المقاومة، فقد أكدت استمرارية التنسيق بين القيادة السياسية والعسكرية في القطاع، نافية انقطاعها، كما أكدت أن حملة ثانية من التجنيد في صفوف كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، قد نفذت في ظلّ العدوان.

وأمعنت قوات الاحتلال، أمس، في قصف مخيم جباليا وبلدة بيت لاهيا في محافظة شمال قطاع غزة، وسط مناشدات السكان لإنقاذهم، في ظل الإبادة والتطهير العرقي المستمرّين منذ أكثر من عام. وأكدت وكالة الأناضول أن القصف الإسرائيلي أدّى إلى محاصرة عدد من العائلات داخل منازلها، ما دفعها لإطلاق نداءات استغاثة لإنقاذها، وذلك نقلاً عن شهود عيان أوضحوا أن المحاصرين تواصلوا مع جهاز الدفاع المدني وأقاربهم، في محاولة لإنقاذ حياتهم. وفي بيان للوكالة، أشار الدفاع المدني في غزة إلى أن جيش الاحتلال هاجم طواقمه شمال القطاع في 23 أكتوبر الماضي، واستولى على مركبات المؤسسة، وشرّد معظم عناصرها إلى مناطق وسط وجنوب القطاع، واختطف عشرة منهم، داعياً المنظمات الإنسانية إلى «الاستجابة لاستغاثة ومعاناة آلاف المواطنين المحاصرين شمال القطاع بفعل استمرار الجرائم الإسرائيلية، والسعي الجاد لعودة عمل الدفاع المدني وتشغيل مركباته المعطلة في بلدة بيت لاهيا».

وسقط شهداء جدد، أمس، في غزة، بمجازر متنقلة نفّذها الاحتلال، في شمال القطاع ووسطه وجنوبه. وفي شمال القطاع، نسف جيش الاحتلال عشرات المنازل بالمناطق الغربية لمخيم جباليا، حيث سُمعت انفجارات عنيفة وشُوهدت أعمدة دخان تتصاعد من المكان. واستشهد ثلاثة فلسطينيين على الأقل، وأصيب آخرون، بقصف جوي إسرائيلي استهدفهم في بيت لاهيا.

وفي وسط القطاع، استشهد عشرة فلسطينيين على الأقل، في غارة لجيش الاحتلال استهدفت مدرسة تؤوي نازحين بمخيم الشاطئ في مدينة غزة. وفي هجوم آخر، أفاد مستشفى العودة باستشهاد فلسطيني وإصابة آخر، جراء قصف للاحتلال استهدفهما بمنطقة تبة النويري، غرب مخيم النصيرات، فيما تحدث مستشفى شهداء الأقصى عن وصول ثلاثة مصابين إليه، بينهم طفل، بقصف للاحتلال استهدف مدينة دير البلح. وفي حي الشجاعية، شرق مدينة غزة، انتشل المواطنون جثث ثلاثة شهداء سقطوا جراء قصف إسرائيلي استهدف دخان تتصاعد من المكان. واستشهد ثلاثة فلسطينيين على الأقل، وأصيب آخرون، بقصف جوي إسرائيلي استهدفهم في بيت لاهيا.

وفي وسط القطاع، استشهد فلسطينيان على الأقل وأصيب خمسة آخرون، بقصف للاحتلال استهدف منزلاً لعائلة العرجاني، وتجمعاً لمواطنين في مدينة خانيونس. كما استشهد طفل متأثراً بجراحه، جراء قصف للاحتلال طاول خيمة تؤوي نازحين في منطقة المواصي بخانيونس، أول من أمس. وتحدثت مصادر طبية في مستشفى غزة الأوروبي، لوكالة الأناضول، عن وصول 5 شهداء إلى المستشفى إثر قصف إسرائيلي استهدفهم في مدينة رفح. وتحدث جهاز الدفاع المدني في القطاع عن انتشال جثتي فلسطينيَين استشهدا بقصف للاحتلال استهدفهما في منطقة خربة العدس شمال رفح.

من جهته، أعلن جيش الاحتلال أمس أن قواته واصلت «نشاطها العملياتي» في شمال القطاع في جباليا وبيت لاهيا، مضيفاً أنه «خلال اليوم الماضي (الجمعة)، واصلت القوات عملها في منطقة رفح»، وزاعماً «القضاء على عدد كبير من الإرهابيين وتفكيك مواقع البنية التحتية للإرهاب والعثور على كمية كبيرة من الأسلحة في المنطقة» في جنوب القطاع. أما كتائب القسام، فأعلنت قنص جندي للاحتلال بالاشتراك مع مجاهدي كتائب الأنصار، جنوب حي الزيتون بمدينة غزة. في غضون ذلك، أعلنت وزارة الصحة التابعة لحركة حماس في القطاع، أمس، أن 43 ألفاً و799 مواطناً على الأقل استشهدوا في حرب الإبادة المستمرة منذ أكثر من عام على القطاع، مؤكدة استشهاد 35 شخصاً في غضون 24 ساعة حتى صباح أمس، ومشيرة إلى أن عدد الإصابات بلغ 103 آلاف و601 إصابة منذ اندلاع الحرب.

ولا تقل الكارثة الإنسانية في غزة، خطورة، عن فداحة المجازر المرتكبة بحق المدنيين، إذ بينما تلامس المجاعة، خصوصاً في شمال القطاع، لا تلقى المناشدات من داخل القطاع آذاناً صاغية لدى المجتمع الدولي، وخصوصاً الولايات المتحدة، في وقت لا تزال المؤسسات الإنسانية الدولية تتحدث عن مشهد مروّع. وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس اللاجئين النرويجي، جان إيغيلاند، أمس، بحسب ما نقل عنه موقع «زيت» الألماني، إن الوضع في شمال قطاع غزة يشبه «فيلم رعب مروعاً» ازداد سوءاً في الآونة الأخيرة. وأوضح إيغيلاند أنه خلال زيارة قام بها أخيراً إلى القطاع، قاد سيارته عبر «مناطق لا نهاية لها من المنازل المدمرة بالكامل»، لكنه شدّد على أنه رغم كل ذلك، فإن «الناس ما زالوا صامدين هناك». وأضاف رئيس مجلس اللاجئين النرويجي أنه غالباً ما يتم نهب شحنات المعونات، وهو ما شهده عليه بنفسه عند معبر كرم أبو سالم الحدودي بالقرب من مدينة رفح، جنوب القطاع. وقال حول ذلك: «ربما كان هناك 100 رجل، يقفون هناك حاملين العصي، في انتظار إيقاف الشاحنات القادمة خلفنا والقفز عليها». وكان تقرير مشترك لـ29 منظمة إنسانية غير حكومية، من بينها «أنقذوا الأطفال» و«أوكسفام»، قد أكد أول من أمس أن استهداف الاحتلال للشرطة المحلية في القطاع، ساهم في تسهيل سرقة المساعدات التي تصل إلى غزة. وفي معزوفة شكلية باتت غير ذات قيمة، حثّت الولايات المتحدة، أمس، الاحتلال على اتخاذ خطوات إضافية لتسريع إدخال وإستدامة تسليم المساعدات الإنسانية إلى غزة، بحسب بيان للخارجية.

وبالإضافة إلى الحصار وحرب التجويع، لا يسمح الاحتلال أيضاً، حتى للجرحى، بمغادرة القطاع، حاكماً عليهم بالموت، في انتهاك واضح لكل الأعراف وقوانين الحروب الدولية. وكانت الأمم المتحدة قد أكدت، مساء الجمعة، أن سلطات الاحتلال سمحت بإجلاء ربع المرضى فقط من غزة منذ أكتوبر 2023، والبالغ عددهم الإجمالي 21 ألفاً، وذلك بحسب المتحدث باسم المنظمة ستيفان دوجاريك، مشدداً على ضرورة إنشاء «ممرات إخلاء» من أجل الإخلاء الآمن وفي الوقت المناسب للأشخاص الذين يحتاجون إلى علاج خاص.

وأمس، تواصلت التحذيرات من داخل غزة، من تداعيات هذا الحصار، ومنها البيئية أيضاً، إذ حذّرت بلدية غزة، من عواقب كارثية جراء استمرار منع دخول غاز الطهي إلى القطاع، ما يفاقم الأزمة البيئية والصحية ويزيد معاناة المواطنين. وكتبت بلدية غزة، في منشور على «فيسبوك»، أن «منع دخول غاز الطهي دفع العديد من العائلات إلى استخدام فروع الأشجار للطهي والتدفئة، ما أثّر بشكل خطير على الغطاء النباتي الذي يمثل رئة المدينة ومصدراً لتحسين جودة الهواء». وأكدت أن «الاعتماد على حرق الأخشاب، أدى إلى ارتفاع معدلات التلوث اللحظي في الهواء، ما يفاقم المخاطر الصحية، خصوصاً على الأطفال وكبار السن، ويعرضهم لأمراض تنفسية خطيرة»، داعية المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والبيئية إلى «التدخل العاجل لتوفير غاز الطهي بشكل عاجل، وتعزيز مشاريع الطاقة المتجددة، وتزويدها بالإمكانات اللازمة لضمان استمرارية الخدمات الأساسية وتخفيف الأضرار البيئية والصحية».

من جهته، كشف المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أمس، عن جرائم إعدامات ميدانية وتجويع وتهجير قسري ينفذها جيش الاحتلال في شمالي القطاع، متحدثاً عن توثيقه «عشرات جرائم القتل العمد والإعدامات الميدانية الجديدة ضد عدد كبير من المدنيين». ووصف المرصد جرائم الاحتلال في شمال غزة بـ«الشائنة التي تشمل قتل المدنيين وترويعهم وطردهم من منازلهم بالقوة وتهجيرهم»، ومن بينها «قصف المنازل على رؤوس ساكنيها وقتلهم جماعياً وقتل النازحين في مراكز الإيواء واستهداف التجمعات والمركبات بقصف إسرائيلي استهدفهم في مدينة رفح. وتحدث جهاز الدفاع المدني في القطاع عن انتشال جثتي فلسطينيَين استشهدا بقصف للاحتلال استهدفهما في منطقة خربة العدس شمال رفح.

من جهته، أعلن جيش الاحتلال أمس أن قواته واصلت «نشاطها العملياتي» في شمال القطاع في جباليا وبيت لاهيا، مضيفاً أنه «خلال اليوم الماضي (الجمعة)، واصلت القوات عملها في منطقة رفح»، وزاعماً «القضاء على عدد كبير من الإرهابيين وتفكيك مواقع البنية التحتية للإرهاب والعثور على كمية كبيرة من الأسلحة في المنطقة» في جنوب القطاع. أما كتائب القسام، فأعلنت قنص جندي للاحتلال بالاشتراك مع مجاهدي كتائب الأنصار، جنوب حي الزيتون بمدينة غزة. في غضون ذلك، أعلنت وزارة الصحة التابعة لحركة حماس في القطاع، أمس، أن 43 ألفاً و799 مواطناً على الأقل استشهدوا في حرب الإبادة المستمرة منذ أكثر من عام على القطاع، مؤكدة استشهاد 35 شخصاً في غضون 24 ساعة حتى صباح أمس، ومشيرة إلى أن عدد الإصابات بلغ 103 آلاف و601 إصابة منذ اندلاع الحرب.

ولا تقل الكارثة الإنسانية في غزة، خطورة، عن فداحة المجازر المرتكبة بحق المدنيين، إذ بينما تلامس المجاعة، خصوصاً في شمال القطاع، لا تلقى المناشدات من داخل القطاع آذاناً صاغية لدى المجتمع الدولي، وخصوصاً الولايات المتحدة، في وقت لا تزال المؤسسات الإنسانية الدولية تتحدث عن مشهد مروّع. وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس اللاجئين النرويجي، جان إيغيلاند، أمس، بحسب ما نقل عنه موقع «زيت» الألماني، إن الوضع في شمال قطاع غزة يشبه «فيلم رعب مروعاً» ازداد سوءاً في الآونة الأخيرة. وأوضح إيغيلاند أنه خلال زيارة قام بها أخيراً إلى القطاع، قاد سيارته عبر «مناطق لا نهاية لها من المنازل المدمرة بالكامل»، لكنه شدّد على أنه رغم كل ذلك، فإن «الناس ما زالوا صامدين هناك». وأضاف رئيس مجلس اللاجئين النرويجي أنه غالباً ما يتم نهب شحنات المعونات، وهو ما شهده عليه بنفسه عند معبر كرم أبو سالم الحدودي بالقرب من مدينة رفح، جنوب القطاع. وقال حول ذلك: «ربما كان هناك 100 رجل، يقفون هناك حاملين العصي، في انتظار إيقاف الشاحنات القادمة خلفنا والقفز عليها». وكان تقرير مشترك لـ29 منظمة إنسانية غير حكومية، من بينها «أنقذوا الأطفال» و«أوكسفام»، قد أكد أول من أمس أن استهداف الاحتلال للشرطة المحلية في القطاع، ساهم في تسهيل سرقة المساعدات التي تصل إلى غزة. وفي معزوفة شكلية باتت غير ذات قيمة، حثّت الولايات المتحدة، أمس، الاحتلال على اتخاذ خطوات إضافية لتسريع إدخال وإستدامة تسليم المساعدات الإنسانية إلى غزة، بحسب بيان للخارجية.

وبالإضافة إلى الحصار وحرب التجويع، لا يسمح الاحتلال أيضاً، حتى للجرحى، بمغادرة القطاع، حاكماً عليهم بالموت، في انتهاك واضح لكل الأعراف وقوانين الحروب الدولية. وكانت الأمم المتحدة قد أكدت، مساء الجمعة، أن سلطات الاحتلال سمحت بإجلاء ربع المرضى فقط من غزة منذ أكتوبر 2023، والبالغ عددهم الإجمالي 21 ألفاً، وذلك بحسب المتحدث باسم المنظمة ستيفان دوجاريك، مشدداً على ضرورة إنشاء «ممرات إخلاء» من أجل الإخلاء الآمن وفي الوقت المناسب للأشخاص الذين يحتاجون إلى علاج خاص.

وأمس، تواصلت التحذيرات من داخل غزة، من تداعيات هذا الحصار، ومنها البيئية أيضاً، إذ حذّرت بلدية غزة، من عواقب كارثية جراء استمرار منع دخول غاز الطهي إلى القطاع، ما يفاقم الأزمة البيئية والصحية ويزيد معاناة المواطنين. وكتبت بلدية غزة، في منشور على «فيسبوك»، أن «منع دخول غاز الطهي دفع العديد من العائلات إلى استخدام فروع الأشجار للطهي والتدفئة، ما أثّر بشكل خطير على الغطاء النباتي الذي يمثل رئة المدينة ومصدراً لتحسين جودة الهواء». وأكدت أن «الاعتماد على حرق الأخشاب، أدى إلى ارتفاع معدلات التلوث اللحظي في الهواء، ما يفاقم المخاطر الصحية، خصوصاً على الأطفال وكبار السن، ويعرضهم لأمراض تنفسية خطيرة»، داعية المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والبيئية إلى «التدخل العاجل لتوفير غاز الطهي بشكل عاجل، وتعزيز مشاريع الطاقة المتجددة، وتزويدها بالإمكانات اللازمة لضمان استمرارية الخدمات الأساسية وتخفيف الأضرار البيئية والصحية».

من جهته، كشف المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أمس، عن جرائم إعدامات ميدانية وتجويع وتهجير قسري ينفذها جيش الاحتلال في شمالي القطاع، متحدثاً عن توثيقه «عشرات جرائم القتل العمد والإعدامات الميدانية الجديدة ضد عدد كبير من المدنيين». ووصف المرصد جرائم الاحتلال في شمال غزة بـ«الشائنة التي تشمل قتل المدنيين وترويعهم وطردهم من منازلهم بالقوة وتهجيرهم»، ومن بينها «قصف المنازل على رؤوس ساكنيها وقتلهم جماعياً وقتل النازحين في مراكز الإيواء واستهداف التجمعات والمركبات

فلسطينيون ينتظرون وجبات الطعام في خانيونس، أمس (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

طلب توضيح حول مرور سفينة

طالبت تنسيقية العمل المشترك من أجل فلسطين، والحملة التونسية للمقاطعة ومناهضة التطبيع، والشبكة التونسية للتصدي لمنظومة التطبيع، في بيان، أمس السبت، بتوضيحات حول مرور السفينة ميرسك نيستاد المتوجهة إلى إسرائيل، من المياه الإقليمية التونسية. وقال عضو تنسيقية العمل المشترك من أجل فلسطين، صلاح المصري، لـ«العربي الجديد»، إنه «بعد تتبع مسار السفينة، فإنها دخلت المياه الإقليمية التونسية بنحو 12 ميلاً».

استشهاد قياديين بـ«الجهاد» بدمشق

أعلنت حركة الجهاد الإسلامي، أمس السبت، استشهاد اثنين من كبار قادتها السياسيين في العدوان الإسرائيلي الخميس الماضي، على عقار ومكاتب للحركة في دمشق. وقال بيان للحركة، إن الشهيدين هما «القائد المجاهد الكبير عبد العزيز سعيد ميناوي (مواليد عام 1945)، والقيادي البارز رسمي يوسف أبو عيسى (أبو عصام)، مسؤول العلاقات العربية (مواليد 1972)»، واللذان استشهدا مع عدد من كوادر الحركة، وتم إخراج جثمانيهما» فجر أمس.

استشهاد 10 فلسطينيين بغارة استهدفت مدرسة بمخيم الشاطئ

ترفض حماس تقديم معلومات عن وضع المحتجزين خصوصاً الأميركيين

نفذت المقاومة عملية تجنيد جديدة ثانية لمقاتلين

قضية

التفاؤل الإسرائيلي بإدارة ترامب لا يلغي أزمات الاحتلال

فور انتخاب دونالد ترامب رئيساً لأميركا، ارتفع منسوب التفاؤل الإسرائيلي، إلا أن هذا الأمر لا يلغي أزمات الاحتلال، وخصوصاً الصعوبات الاقتصادية والنقص المتزايد في عديد قوات الجيش، بالإضافة إلى عدم نجاح إسرائيل في القضاء على قدرات حزب الله، وهو مستمر في القتال واطلاق الصواريخ

صعوبات اقتصادية ونقص قوات الجيش ومواصلة حزب الله القتال

حيفا ـ **أمطانس شحادة**

بعد انتخاب دونالد ترامب رئيساً جديداً للولايات المتحدة واحتفال القبيلة الإسرائيلية بذلك، وتعامل اليمين في إسرائيل مع هذا الانتخاب كأنه إنجاز جديد سيغير راهن إسرائيل ومستقبلها، جاء في الأيام الأخيرة الإعلان عن التعيينات الجديدة للمسؤولين عن السياسة الخارجية والأمنية في إدارة ترامب الجديدة، ليرفع أكثر منسوب التفاؤل الإسرائيلي بإدارة ترامب والتوقعات لدى صناع القرار الحاليين. الحكومة وقيادات اليمين المتطرف ترى أن إدارة الرئيس المنتخب الجديدة ستسهل تمرير مخططات اليمين بما يتعلق بضم مناطق «ج» في الضفة الغربية، كما طرحت سابقاً في خطة صفقة القرن، وقمع الحق الفلسطيني في التحرر وإقامة دولة مستقلة، وأن سياسة الإدارة الجديدة ستكون أكثر تشدداً تجاه إيران في إدارة الملف النووي، وكذلك ستتقبل شروط إسرائيل لإنهاء حرب الإبادة على غزة، ومتفهمة لمطالب وأهداف إسرائيل في حربها على لبنان. بالمجمل تعتقد إسرائيل أن لديها الآن فرصة لتنفيذ مخططاتها للبوم التالي للحرب لمنطقة الشرق الأوسط كلها وليس فقط تجاه غزة ولبنان. هذا الشعور أثر ربما على تصرف وتصريحات صناع القرار في إسرائيل.

على الرغم من التفاؤل الإسرائيلي بإدارة ترامب والجهد الجماعي لدى صناع القرار في إسرائيل لتسويق رواية تحقيق إنجازات عسكرية استراتيجية في حربها على لبنان وغزة، فإن هناك العديد من الأزمات والمصاعب المبطنة التي تحاول الحكومة والمؤسسة العسكرية تقليل أهميتها وآثارها في إدارة الحرب الحالية، بحيث يمكن أن تحول هذه الأزمات والصعوبات دون تحقيق «الانتصار المطلق» الذي يريده رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وحكومته. من الصعوبات التي أنتجتها الحرب منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، الأزمة الاقتصادية التي تتفاقم دون أن يكون لدى الحكومة الإسرائيلية الأدوات والرغبة للتعامل معها. أسباب الأزمة واضحة، وهي تراجع الناتج المحلي، وارتفاع هائل في نفقات وتكاليف الحرب، وتمويل عشرات الآلاف من قوات الاحتياط، وتعطيل جزئي للحركة التجارية والاقتصادية، وازدياد العجز المالي للحكومة والدين الخارجي، وتراجع تدريجي لمستوى الائتمان الإسرائيلي عالمياً.

وزير المالية بتسلئيل سموتريتش ولو كان يملك جزءاً من أدوات التعامل مع هذه الأزمة، منها تقليل العجز المالي عبر تقليصات في الميزانية، خاصة تلك المخصصة للمجتمع الحريدي والاستيطان، ورفع الضرائب، إلا أن قناعاته السياسية تحول دون تطبيق ذلك، ما يضعه أمام انتقادات حادة من قبل اقتصاديين وخبراء، يتوقعون تعمق الأزمة نتيجة لرفض الوزير اتخاذ الخطوات المطلوبة. إذاً، عناد سموتريتش الأيديولوجي ورغبته في تنفيذ سياسات داعمة للاستيطان، وافتقاره للخبرة أو المعرفة اللازمة للتعامل مع الملف المالي والاقتصادي، ودعم الحكومة لسياساته المالية، يمكن أن تشكل عامل ضغط معوقا، إذا توسعت وتعمقت الحرب. توقعات بنك إسرائيل، كما نشرتها صحيفة ذي ماركر الاقتصادية بتاريخ 15 أكتوبر الماضي، توضح أنه في الوضع الراهن هناك حاجة لإضافة بين 20-30 مليار شيكل (الدولار يساوي 3,74 شواكل) لميزانية الأمن في ميزانية العام 2025، دون أن يكون هناك مصدر لهذه الميزانية. وهذا يعني أن اقتراح الميزانية الذي أقرته الحكومة في أكتوبر الماضي لم يعد ملائماً للوضع الاقتصادي الراهن، وهناك حاجة لتعديل الميزانية وفرض ضرائب إضافية. كل هذا يثقل على الإسرائيلي دافع الضرائب، وعلى مصادر الحكومة المالية. وعلى الرغم من التفاؤل الإسرائيلي بإدارة ترامب فإن السؤال الأساسي هو إلى أي حد يمكن للاقتصاد الإسرائيلي أن يتحمل تكلفة الحرب وارتفاع العجز والدين الخارجي، وتراجع مكانة الاقتصاد الإسرائيلي، على الرغم من المساعدات المالية الأميركية، وإلى أي حد سيتحمل السكان هذا العبء وتراجع الخدمات ورفع الضرائب؟ على الرغم من عدم تحول الاقتصاد إلى عامل ضغط على صناع القرار لغاية الآن، فإنه يمكن أن يصبح كذلك في الأشهر القريبة، بسبب استمرار تراجع الاقتصاد وارتفاع الأسعار والفوائد البنكية، وهو ما يحتّم على الحكومة التعامل معه لاتخاذ قراراتها بالنسبة إلى استمرار الحرب أو توسيعها من عدمه.

وعلى الرغم من التفاؤل الإسرائيلي بإدارة ترامب فإن هناك عاملاً آخر يمكن أن يتحول إلى أزمة جديدة تؤثر على قرارات استمرار الحرب وطبيعتها، هو أزمة النقص المتزايد في قوات الجيش، خاصة على أثر استمرار تعطيل ترتيب تجنيد الشباب الحريدي وطلاب المعاهد الدينية، وتراجع نسبة الاستجابة لأوامر التجنيد في قوات الاحتياط التي برزت في الأسابيع الأخيرة. وكان الجيش نشر أخيراً أن نسبة الاستجابة في قوات الاحتياط تراجعت إلى قرابة 80% في جولة التجنيد الأخيرة، بعد أن فاقت النسبة 100% في بداية الحرب.

يمكن أن يتحول الاقتصاد إلى عامل ضغط جدي على الحكومة

المحلل العسكري في صحيفة هآرتس عاموس هرئيل ادعى، في مقالة في 13 أكتوبر الماضي، أن معطيات التسرب من الخدمة في قوات الاحتياط قد تكون أعلى من المعلن عنها، بحيث هناك في العديد من الوحدات العسكرية ترتيبات وتوافق بين الجنود والقيادات، تتيح التسرب بالتوافق، عبر استجابة مؤقتة وجزئية للخدمة، يسرح وفقاً لها الجنود بعد فترة قصيرة من التجنيد بالتوافق، بهدف رفع معدلات الاستجابة وتجميل المعطيات. هذا يعني أن هناك عبئاً جسدياً وإرهاقاً في القوى البشرية في قوات الاحتياط، وتزايد الأثمان الاقتصادية على قوات الاحتياط، الأمر الذي قد يتفاقم في حال زاد هذا العبء وطال أمد الحرب واستمر تهرب الشباب الحريدي من الخدمة.

أعلن وزير الأمن الجديد يسرائيل كاتس، أخيراً، أن إسرائيل انتصرت على حزب الله، وأنها تسعى إلى فرض اتفاق وقف لإطلاق النار يستجيب لكل مطالب وشروط إسرائيل، منها إبعاد قوات حزب الله وراء نهر الليطاني، وضمان حرية العمل للجيش الإسرائيلي في كافة جغرافية لبنان بعد الحرب، جواً وبراً وبحراً، لمنع الحزب من خرق شروط وقف إطلاق النار والعمل على إعادة بناء قواته العسكرية أو تواجده جنوبي نهر الليطاني. بعد ذلك بأيام صرح كاتس، خلال أول لقاء له مع قيادة المنطقة الشمالية، بأن أحد أهداف الحرب على لبنان هو تجريد حزب الله من سلاحه، وهو ما لم تقره الحكومة الإسرائيلية لغاية الآن، كما وضحت ملامح وجه قائد الأركان هرتسي هليفي المستقبلي من أقوال كاتس. وقائع الميدان توضح أن إعلان وزير الأمن الانتصار على حزب الله كان مبكراً نوعاً ما. فرغم ماكينة الدمار والقتل الإسرائيلية، لم تنجح إسرائيل في القضاء على قدرات حزب الله العسكرية، وهو مستمر في القتال في قرى وبلدات الجنوب اللبناني، حيث قُتل في نفس يوم زيارة كاتس لقيادة منطقة الشمال ستة جنود في اشتباكات مع مقاتلي حزب الله في الجنوب اللبناني، وسط استمرار إطلاق صواريخ للعمق الإسرائيلي، طاول في الأيام الأخيرة منطقة المركز أيضاً. عدم حسم المعركة واستمرار حزب الله بالقتال في الميدان وإطلاق الصواريخ للعمق الإسرائيلي، قد يعني عدم قدرة إسرائيل على فرض اتفاق وقف إطلاق النار بشروطها، والتي تعني استسلام حزب الله. وهذا يصعب عودة سكان البلدات الشمالية قريباً إلى بلداتهم، ويعني صعوبة تغيير المعادلات التي كانت قائمة قبل الحرب.

الفجوات بين موقف وزير الأمن، الذي يمثل المستوى السياسي، وبين قيادات الجيش وكذلك مع توقعات المجتمع الإسرائيلي، حول واقع جبهة الشمال ومسار تطورها، يمكن أن تتحول إلى تصعدات داخلية في حال استمرت الحرب ومعها الخسائر البشرية واستمرار إطلاق الصواريخ للعمق الإسرائيلي والأضرار البشرية، ولو كانت قليلة لغاية الآن، وتعطيل الاقتصاد في منطقة الشمال، خاصة أن المجتمع وصناع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل ما زالوا يتذكرون صعوبة «الوحل اللبناني» من حروب سابقة، ويخشون تكرار التجربة المكلفة والمهينة. حتى إذا رغبت الحكومة الإسرائيلية بمنح الرئيس الأميركي الجديد «هدية فوز» بصيغة التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في لبنان بالشروط الإسرائيلية، كما يدعي الإعلام الإسرائيلي، فإن ذلك لن يتحقق ما دام حزب الله قادراً على مواصلة القتال. واقع الميدان على الجبهة الشمالية، بالتوازي مع تعميق الأزمة الاقتصادية، وتفاقم أزمة تجنيد قوات الاحتياط وعدم تجنيد الشباب الحريدي في ظل حاجة الجيش لسد فجوة نقص آلاف الجنود، بالتوازي مع استمرار القتال في غزة، كل ذلك يمكن أن يفاقم، بالإضافة إلى عوامل أخرى، من أزمات إسرائيل في المرحلة القريبة ويقلل احتمال تحقيق نتنياهو «النصر المطلق» وأهداف الحرب السياسية، وقد يسخف من إعلان وزير الأمن الجديد المبكر أن إسرائيل حققت «الانتصار على حزب الله».

خلال دفن جندي إسرائيلي قرب القدس المحتلة، 3 نوفمبر 2024 (Getty)

لا عودة إلى الشمال

في استطلاع «السيوف الحديدية» الشهري، الذي ينفذه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، والذي نشر في 12 نوفمبر الحالي، قال قرابة 70% من المستطلعين اليهود إنهم راضون بدرجات متفاوتة عن إنجازات الجيش الإسرائيلي في لبنان. وقال 82% إن الظروف الأمنية الراهنة لا تسمح بعودة سكان بلدات الشمال الى بيوتهم. وقال 44% من المستطلعين إنه «يجب استمرار العملية البرية وتوسيعها لغاية القضاء على قدرات حزب الله العسكرية».

الحدث

رفع الأنقاض مبنى دمره الاحتلال في النبطية أمس (فرانس برس)

يحاول الاحتلال الإسرائيلي، عبر شن غارات جوية مكثفة استهدفت خصوصاً الضاحية الجنوبية لبيروت، وصور في جنوب لبنان، أمس، الضغط بالنار على السلطات اللبنانية وحزب الله، من أجل الموافقة على مسودة الاتفاق الأميركية لوقف النار

ضغط بالنار على لبنان

بيروت تجهّز ملاحظاتها على مسودة الاتفاق الأميركية

بيروت ـ **العربي الجديد**

لم يكد لبنان يتلقّى مسودة اتفاق أميركية لوقف النار، تضمنت بنداً أعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري أنه «غير مقبول لبنانياً»، وهو مسألة تأليف لجنة إشراف على تنفيذ القرار 1701، تضم عدداً من الدول الغربية، حتى أجل الموافقة على مسودة الاتفاق، إذ شنّت طائراته غارات عنيفة متتالية أمس السبت تركّزت على الضاحية الجنوبية لبيروت ومدينة صور جنوباً. وقال عضو كتلة حركة أمل البرلمانية «التنمية والتحرير» (يرأسها بري) النائب قاسم هاشم، في حديث إذاعي أمس السبت، إن «الرد اللبناني على مسودة مقترح وقف النار سيصبح جاهزاً بين يومي الاثنين والثلاثاء (المقبلين) على أبعد تقدير، وسيحمل ملاحظات عدة على عدد من البنود، لا سيما ما يتعلق بحرية التحرك الإسرائيلية واللجنة المشرفة» على تطبيق اتفاق وقف النار. وأضاف أن «الأمر متوقف على الإجابات الإسرائيلية التي ستلي ذلك، لبيني على الشيء مقتضاه»، مشدداً على أن «أي اتفاق لوقف النار يجب أن ينطلق ويلتزم القرار 1701». وأضاف أن «العدو أراد مناقشة المسودة تحت النار لفرض شروطه ودفع لبنان للتنازل»، مؤكداً أن «هذا الأمر لن يحصل ولن نخضع لهذه الضغوط». ولم يستبعد هاشم احتمال أن يُبقي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الأمور معلقة حتى يناير/كانون الثاني المقبل موعد تنصيب الرئيس المنتخب دونالد ترامب، «فهو لن يعطي ورقة بهذا الحجم لإدارة أميركية راحلة».

مع العلم أن رئيس مجلس النواب نبيه بري قال لموقع المدن أمس: «هذه المرة، يمكن لمنسوب التفاؤل أن يرتفع. فالأميركيون جادون جداً، ودونالد ترامب أعطى الضوء الأخضر لـ(المبعوث الأميركي عاموس) هوكشتاين لوقف إطلاق النار في لبنان. كما أن الإسرائيليين، وحسبما تبلّغنا من الأميركيين، يريدون الانتهاء من الحرب». وكشف أن الاتفاق لا يلحظ أي حق لإسرائيل بحرية الحركة العسكرية في لبنان. فهذا أمر غير قابل للنقاش ولا مجال للبحث به. وهو ما يعلمه الأميركيون جيداً. وبحسب بري فإن مسار التفاوض مستمر، وهناك بعض التعديلات والأفكار اللبنانية سيتم إرسالها للأميركيين، كاشفاً أن: «لا موافقة على تشكيل لجنة دولية لمراقبة تطبيق القرار 1701، ولا إدخال قوات متعددة الجنسيات، ولا قوات أطلسية، بل يتم الالتزام بالقرار 1701، وتفعيل عمل قوات اليونيفيل والجيش اللبناني لتطبيقه. ويستلهم الاتفاق بعضاً من تفاهم (إبريل/نيسان 1996)، والذي بموجبه تشكلت لجنة لمتابعة التفاهم، وتضم إلى جانب لبنان، إسرائيل، أميركا، فرنسا، والأمم المتحدة».

وعن التصعيد العسكري الإسرائيلي، قال بري: «هذه طريقة الإسرائيليين عموماً، ونتنياهو خصوصاً، وهو يعتبر أنه بالتصعيد وتكثيف الضربات والضغط يمكن له أن يفرض ما يريد. ولكن هذا الأمر لن يتحقق، ونحن لن نخضع، ونلتزم فقط بما جرى الاتفاق عليه حول تطبيق القرار 1701». ووصلت قوات الاحتلال إلى أعمق نقطة لها في لبنان منذ بدء الغزو قبل ستة أسابيع، قبل أن تنسحب بعد اشتباكات ضارية مع مقاتلي حزب الله. وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية أن قوات الاحتلال حاولت التسلل إلى الأراضي اللبنانية عبر بلدة الضهيرة ومحور طير حرفا والجبين في القطاع الغربي، مشيرة إلى أن «اشتباكات عنيفة تدور بين المقاومة والعدو الإسرائيلي». وأوضحت أن قوات الاحتلال اضطرت، جراء المعارك الضارية مع عناصر حزب الله، للتراجع عن المنطقة التي تبعد نحو خمسة كيلومترات عن الحدود. وجاءت محاولات التوغل على الأرض فيما شنّت طائرات الاحتلال سلسلة غارات على مناطق مختلفة في الضاحية الجنوبية لبيروت، والتي زعم جيش الاحتلال، كالعادة، أنها استهدفت «مقار عسكرية تابعة لحزب الله». ودمرت غارة شنتها طائرات الاحتلال على حارة حريك عدداً من المباني، كما دمّر مبنى قرب طريق المطار. وتعرضت مناطق الكفاءات وبئر العبد وبرج البراجنة لغارات دمرت عدداً من المباني. كما تعرضت منطقة الشياح لغارة عنيفة.

جنوباً، تعرضت مدينة صور لحزام ناري من الغارات الجوية استهدف وسط المدينة ومداخلها وضواحيها. وجرى استهداف الكورنيش البحري لمدينة صور. وشنّت الطائرات سلسلة من الغارات على حي الأثار، ما أدى إلى تدمير مبنيين وتضرر مجموعة أبنية أخرى. كذلك شنت غارات على حوش صور وعند مفترق معركة المؤدي إلى مدينة صور شرقاً. كما تعرضت عدة قرى وبلدات في جنوب لبنان لغارات وقصف مكثف. وأوضحت الوكالة الوطنية أن طيران الاحتلال استهدف بلدة عربصاليم في قضاء النبطية وسجد في قضاء جزين، كما دمّر منزلاً في حي القلعة ببلدة صير الغربية بقضاء النبطية، ومنزلاً من 3 طوابق في بلدة عبا بقضاء النبطية. واستهدفت الغارات بلدة المجادل وأضرمها النيران في 3 مركبات، وعدد من الغرف الزراعية، ما أدى إلى احتراقها بالكامل». وأوضحت أن «مواطناً أصيب برضوض، نتيجة تعرّضه للضرب المبرح من قبل المستوطنين». وذكرت «وفا» بتعرّض بيت فوريك وقرى جنوب وشرق نابلس، لهجمات متكررة من قبل المستوطنين، الذين يستهدفون قطعاني الزيتون والمنازل والمركبات، بحماية جيش الاحتلال.

وفي سياق هذه الاعتداءات اليومية، أجبرت تهديدات المستوطنين المتكررة، أمس، عائلة المواطن علي عيد عراعرة، من قرية دوما، جنوب نابلس، على الرحيل من مكان إقامتها في منطقة يعيش فيها البدو بدوما تحت تهديد السلاح. وأوضح رئيس مجلس قروي دوما، سليمان دوابشة، لـ«وفا»، أن الكثير من الأهالي أجبروا على إخلاء هذه الأراضي بتهديد من الاحتلال ومستوطنيه، خصوصاً في خربة عين الرشراش، بالإضافة إلى الاستيلاء على مئات الدونمات.

وشمال الضفة أيضاً، أقام مستوطنون، أمس، خيمتين، تمهيداً لإقامة بؤرتين استيطانيتين جديدتين بالمنطقة، وفق مصادر رسمية فلسطينية. وتعد إقامة خيمة أو بيت متنقل (كرفان) وسيلة ينتهجها المستوطنون في مناطق متفرقة بالضفة، كخطوة أولى لإقامة بؤرة استيطانية مكانها، ثم توسعتها شيئاً فشيئاً، على حساب الأراضي الفلسطينية المجاورة.

وقال مشرف منظمة الدفاع عن البدو، حسن مليحات، لوكالة الأناضول، إن مستوطنين أقاموا خيمة قرب تجمع رأس العين البدوي، في محاذاة نبع العوجا، شمال أريحا. وأوضح أن المستوطنين مهّدوا الأرض ووضعوا خزّان مياه، كمقدمة للسيطرة على الأرض، وإقامة بؤرة استيطانية فيها. وفي الأغوار الشمالية، قال مسؤول ملف مقاومة الاستيطان، معتز بشارات، إن

> وصلت قوات الاحتلال إلى أبعد نقطة لها في لبنان منذ بدء الغزو
>
> تعرضت مدينة صور وضواحيها لحزام ناري من الغارات الجوية

متابعة

تتكرر اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية بأشكال مختلفة، وتصبح يومية، وهو ما حصل أمس في أكثر من منطقة، خصوصاً في بيت فوريك التي شهدت مواجهات بين الأهالي والمستوطنين

اعتداءات المستوطنين بالضفة

حرق وتدمير في بيت فوريك بحماية قوات الاحتلال

رام الله ـ **العربي الجديد**

أصبحت اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية ممارسة يومية، وهي تتزايد على وقع انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة لولاية ثانية، مع تمهيد حكومة الاحتلال الإسرائيلي لرفع مستوى عدوانها وحشد التأييد والدعم الأميركيين لضمّ الضفة. وبعد أسابيع من تركيز المستوطنين على منع المواطنين الفلسطينيين من قطف محاصيلهم من الزيتون، عادوا إلى اعتداءاتهم التقليدية على الأملاك، والتي تتضمن خصوصاً الحرق والتدمير، حيث كانت بلدة بين فوريك شرق نابلس، شمال الضفة، أمس، على موعد مع هجماتهم المنهجة، فيما حمّلت السلطة الفلسطينية وأشنطن مسؤولية هذا الإجرام.

وشنّ المستوطنون، أمس، هجوماً على بيت فوريك، شرق نابلس، بحماية قوات الاحتلال، حيث اعتدوا على منازل فلسطينية وأحرقوا عدداً من المركبات وغرفاً زراعية في البلدة. وأكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن عدداً من المركبات والمنازل في البلدة تعرضت للإحراق على يد المستوطنين، ما أدى إلى وقوع أضرار مادية جسيمة، وسط اندلاع مواجهات بين المستوطنين والأهالي في وسط البلدة، حيث تدخلت قوات جيش الاحتلال لحماية المستوطنين. من جهتها، أفادت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، نقلاً عن مصادرها، بأن عدداً من المستوطنين هاجموا منازل على أطراف حي الضباط في بيت فوريك، بعض منها قيد الإنشاء، وأضرموا النيران في 3 مركبات، وعدد من الغرف الزراعية، ما أدى إلى احتراقها بالكامل». وأوضحت أن «مواطناً أصيب برضوض، نتيجة تعرّضه للضرب المبرح من قبل المستوطنين». وذكرت «وفا» بتعرّض بيت فوريك وقرى جنوب وشرق نابلس، لهجمات متكررة من قبل المستوطنين، الذين يستهدفون قطعاني الزيتون والمنازل والمركبات، بحماية جيش الاحتلال.

وفي سياق هذه الاعتداءات اليومية، أجبرت تهديدات المستوطنين المتكررة، أمس، عائلة المواطن علي عيد عراعرة، من قرية دوما، مستوطنين نصبوا خيمة في منطقة خلة خضر، مشيراً إلى أنه سبق أن «استولى المستوطنون على نبع للمياه في المنطقة، وصادروا أرضاً بمساحة 5 آلاف متر مربع، ومنعوا الفلسطينيين من الدخول إليها». وكان مستوطنون، أول من أمس، قد تمادوا في استفزازاتهم، حيث اقتحموا قرية مراح البقّار، في الخليل، وصعدوا إلى مئذنة أحد المساجد وشرعوا بالرقص والغناء، قبل أن ينجح الأهالي في طردهم.

وكان مركز «بتسيلم» الحقوقي الإسرائيلي قد كشف، في مايو/أيار الماضي عن مخطط لحكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، لتهجير الرعاة والفلسطينيين من أراضيهم بالضفة، بالتعاون مع المستوطنين. وشدد المركز على أن هذا جزء من «نظام الأبارتهايد (الفصل العنصري) الإسرائيلي».

وحمّلت الرئاسة الفلسطينية، أمس، الولايات المتحدة، المسؤولية بشأن تغلت المستوطنين في اعتداءاتهم. وقال المتحدث باسمها، نبيل أبو ردينة، إن «تصاعد إرهاب المستوطنين ضد شعبنا وأرضنا، وآخره ما حصل في قرية بيت فوريك، واستمرار حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، إلى جانب ما يجري في مخيمات الضفة، يستدعي موقفاً دولياً لوقف العدوان على قطاع غزة أولاً، وعدم الاكتفاء بسياسات التنديد والاستنكار التي لم تعد تجدي نفعاً، وذلك لمنع تدمير المنطقة جراء هذا الإجرام الإسرائيلي». وأضاف أبو ردينة أن «هذا التمادي الإسرائيلي في الإجرام والإرهاب وتحدي الشرعية الدولية والقانون الدولي، سببه الدعم الأميركي المتواصل بالمال والسلاح والغطاء السياسي، والتي تتحمل المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه السياسات الإسرائيلية الخطيرة».

في غضون ذلك، أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، في بيان، أمس، أن قوات الاحتلال اعتقلت، منذ مساء أول من أمس الجمعة وحتى صباح أمس، 12 مواطناً على الأقل من الضفة، بينهم أسرى سابقون. وتوزعت عمليات الاعتقال على محافظات الخليل، نابلس، جنين، قلقيلية، وسلفيت، ورافقتها عمليات تخريب وتدمير واسعة في منازل المواطنين. ورفع ذلك عدد حالات الاعتقال منذ بدء حرب الإبادة على غزة، إلى أكثر من 11 ألفا و700 مواطن من الضفة والقدس.

كما واصلت قوات الاحتلال، أمس، اقتحامها لبلدات الضفة والقدس، واشتبكت مع شبّان فلسطينيين. وفي هذا السياق، اقتحمت قوة للاحتلال بلدة أبو ديس، جنوب شرقي القدس المحتلة، وأطلقت قنابل الصوت على عدد من الشبان، ما أدى إلى إصابة أحدهم، بينما هاجمت قوة أخرى مدينة نابلس، شمال الضفة. واقتحمت قوات الاحتلال مدينة طولكرم بواسطة عدة آليات عسكرية، وتمركزت في حيّها الغربي، حيث تعمدت مطاردة مركبات المواطنين وإعاقة حركة مرورها، واعتدت على الشبان، وسط إطلاق الرصاص الحي وقنابل الصوت على السكان، من دون أن يبلغ عن إصابات.

بدورها، تعرضت بلدة الخضر جنوبي بيت لحم لاقتحام إسرائيلي، استهدف منطقة الجامع الكبير، حيث أطلقت قوات الاحتلال قنابل الغاز السام في اتجاه المواطنين ومنازلهم. وجنوبي الخليل، اقتحمت قوات الاحتلال بلدة الظاهرية، حيث استولت على عدد من كاميرات المراقبة في الشارع الرئيسي، وأغلقت الطرق أمام حركة المركبات.

جنود للاحتلال في الخليل، 9 نوفمبر الحالي (عامر شلاوحي/الأناضول)

> أجبرت التهديدات عائلة جديدة في دوما على مغادرة منزلها
>
> نصب المستوطنون خيمتين في شمال أريحا والأغوار

شرق غرب

فيدان: موسكو «محايدة» بشأن التطبيع بين أنقرة ودمشق

أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان (الصورة)، في مقابلة مع قناة «خبر» بُثت مساء أول من أمس الجمعة، أن موسكو تقف على الحياد نوعاً ما بخصوص تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق. وقال: «إذا أرادت حكومة دمشق اتخاذ

خطوات بشأن بعض القضايا الحاسمة، فلا أعتقد أن الروس سيقولون لا، لكنني لا أعتقد ولا أرى أن الروس سيمارسون ضغوطاً كبيرة على (سورية) لاتخاذ هذه الخطوات. وبصراحة، يبدو أنهم محايدون بعض الشيء بشأن هذه القضية».

(الأناضول)

جورجيا: تأكيد فوز الحزب الحاكم بالانتخابات

أكدت النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التي جرت في جورجيا نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي فوز حزب «الحلم الجورجي» الحاكم. وأعلنت اللجنة الانتخابية، في بيان أمس السبت، أن «الحلم الجورجي» حاز 53,93% من الأصوات مقابل 37,79% لتحالف من الأحزاب المعارضة.

(فرانس برس)

انسحاب 9 آلاف جندي افريقي من الصومال

ذكر موقع الصومال الجديد الإخباري، أمس السبت، أن بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (أتميس) اختتمت المرحلة الثالثة من تقليص حجم قواتها. وأوضح أنه منذ بداية عملية خفض عدد القوات في العام 2023، نجحت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في نقل السيطرة على 21 قاعدة عسكرية إلى الجيش الصومالي وسحبت تسعة آلاف جندي من البلاد. ويتوقع أن تنطلق عملية جديدة للاتحاد الأفريقي بالصومال في يناير/كانون الثاني المقبل لتخلف «أتميس»، لمواصلة مساعدة الصومال في تعزيز قدراته الأمنية.

(أسوشييتد برس)

إيشيبا: الاستقرار بمضيق تايوان مهم لليابان

أعرب رئيس الوزراء الياباني شيجيرو إيشيبا (الصورة) للرئيس الصيني شي جين بينغ، خلال لقاء على هامش قمة «آبيك» في البيرو أمس السبت، عن قلقه بشأن الوضع في بحر الصين الجنوبي، وفق ما ذكرت وزارة الخارجية اليابانية. كما أعرب إيشيبا «عن قلقه بشأن النشاط

المتزايد للجيش الصيني»، مشدداً على أن «السلام والاستقرار في مضيق تايوان مهمان جداً بالنسبة إلى اليابان والمجتمع الدولي». وأعلن أنه اتفق مع شي على إقامة علاقات متبادلة المنفعة ومستقرة.

(فرانس برس، قنا)

الأرجنتين تضبط ترسانة أسلحة «نازية»

أعلنت الشرطة الأرجنتينية، في بيان الجمعة الماضي، توقيف رجل في بوينس آيرس كان بحوزته عدد كبير من الأسلحة النازية القديمة المزينة برموز الرايخ الثالث من نظام أدولف هتلر. وأوضحت أنها ضبطت 60 سلاحاً نارياً في منزل الرجل، بما يشمل 43 بندقية مزينة بعلامات النسر النازي و15 مسدساً وخمس حراب ومدفعاً رشاشاً، بالإضافة إلى أعلام نازية وزي عسكري وتماثيل نصفية لهتلر.

(رويترز)

تقرير

انزعاج أمني هولندي من تدخل إسرائيل في السياسة الداخلية

لم يفرط عقد الحكومة الهولندية بعد احداث الشغب المرتبطة باستفزازات نادي كرة قدم اسرائيلي، رغم استقالة وزيرة بسبب العنصرية

نجت الحكومة الهولندية، أول من أمس الجمعة، من الانهيار، إلى حين، بعد أسبوع وصفته بـ«المتوتر»، طفت فيه إلى السطح تناقضات الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ البلاد، إثر الأزمة التي أحدثتها أعمال العنف والهجمات على مشجعي كرة قدم إسرائيليين (فريق مكابي تل أبيب)، في العاصمة الهولندية أمستردام، بعد قيام هؤلاء باستفزازات جسيمة بحق القضية الفلسطينية والمؤيدين لها. واختلفت «معادة السامية» والتدخل الإسرائيلي في الأزمة، التي قادت إلى استقالة وزيرة الدولة الهولندية نورا أشهبار، من دون أن يفرط عقد الحكومة في الوقت الحاضر، فيما يضغط اليمين المتطرف لاتخاذ إجراءات «صارمة» بحق المؤيدين لفلسطين من الهولنديين، والذين انخرطوا في الردّ على مشجعي مكابي ومن بينها حرمانهم من الجنسية.

وتجنبت أحزاب الائتلاف الحكومي الهولندي، أول من أمس، الانهيار، وحلّت خلافاتها بشأن اتهامات لوزراء بالإدلاء بتعليقات عنصرية بحق مهاجرين من أصول إسلامية. والائتلاف الحكومي في هولندا حالياً، هو من الأشد تطرفاً، بعد فوز زعيم اليمين المتطرف غيرت فيلدرز في الانتخابات التشريعية أواخر العام الماضي، علماً أن الحكومة لم تبصر النور إلا بعد أشهر من الانتخابات. وليس فيلدرز عضواً في الحكومة التي يرأسها ديك شوف، ويبلغ عمرها فقط 4 أشهر، وتتألف من 4 أحزاب، هي «الحزب من أجل الحرية» اليميني المتطرف، وحزب «بي بي بي» المؤيد للمزارعين، وحزب «في في دي» الليبرالي، وحزب «أن أس سي» الجديد (العقد الاجتماعي الجديد – وسطي) لمكافحة الفساد. وتنتمي أشهبار إلى «أن أس سي»، لكن الوزراء الباقين من الحزب، لم يلحقوا بها، ولم يقدموا استقالتهم. أما زعيم اليمين المتطرف، فيلدرز، فيطالب الحكومة بسحب الجنسية من الذين انخرطوا في الردّ على استفزازات مشجعي «مكابي تل أبيب»، بأعمال وُلدت عنفاً في شوارع أمستردام، وتغطية دولية واسعة، سياسية وإعلامية، واستغلتها حكومة بنيامين نتنياهو للتصويب على المهاجرين من أصول عربية في هولندا وإلصاق شماعة «دعم الإرهاب» عليهم.

وبعد ساعات من محادثات أزمة في لاهاي، قال رئيس الوزراء ديك شوف، مساء أول من أمس الجمعة، إن الائتلاف يعتزم الاستمرار في الحكم «معاً»، مضيفاً أنه «لم تكن هناك ولن تكون هناك عنصرية في الحكومة». وكانت أشهبار، المولودة في المغرب، قد قدّمت استقالتها الجمعة، احتجاجاً على تقارير أفادت بأن وزراء في الحكومة اتهموا مهاجرين مسلمين بمعاداة السامية، وحمّلوهم مسؤولية الهجمات على مشجعي كرة القدم الإسرائيليين، وفق وسائل إعلام هولندية.

وكانت أشهبار تتولى منصب وزيرة الدولة للإعانات الاجتماعية والجمارك في وزارة المالية. وتضع استقالتها ضغوطاً على الائتلاف الحاكم الهشّ، علماً أنه لو كان حزبها انسحب من الائتلاف، فستفقد الحكومة أغلبيتها في البرلمان. ولم تخل الأزمة كما يبدو من تدخل إسرائيلي، لعب على وتر التباينات في الحكومة الهولندية، وجنوح إلى اليمين المتطرف داخل النظام، كما أظهرته انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2023. إذ سادت أيضاً حالة من الانزعاج بين الأوساط الأمنية الهولندية، من محاولة إسرائيل التأثير على السياسة الداخلية للبلاد، من خلال إرسال «تقرير خاص» إلى النواب قبل جلسة برلمانية بشأن «الاعتداءات» ضد مشجعي «مكابي تل أبيب» لكرة القدم.

وذكرت صحيفة «دي فولكس كرانت» الهولندية، أمس، أن وزارة الشتات ومكافحة معاداة السامية الإسرائيلية أرسلت «تقريراً خاصاً» إلى النواب الهولنديين قبل جلسة برلمانية بشأن أعمال العنف التي أثارها مشجعو مكابي في أمستردام. وجاء في التقرير أن المنظمات الهولندية المشاركة في الأحداث المذكورة «كانت مرتبطة بحركة حماس». ونقلت الصحيفة عن مصادر رفيعة المستوى من الوحدات الأمنية، قولها إن «التدخل الإسرائيلي في السياسة الداخلية الهولندية كان وضعاً غير مرغوب فيه». وصرّح مصدران رفيعا المستوى، أن التقرير المذكور كان «مصدر قلق على أعلى مستوى ببروقراطي في الوزارات العاملة في مجال الأمن». وأشارت الصحيفة إلى أن متحدثاً باسم وزارة الداخلية رفض الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالتدخل الإسرائيلي، في حين ذكر متحدث باسم جهاز التنسيق الوطني لمكافحة الإرهاب والأمن أنهم اطلعوا على التقرير الإسرائيلي ولكن لا يريدون التعليق على مضمونه الآن. واستند نواب إلى التقرير الإسرائيلي، في محاولة لإدراج منظمات هولندية تعتبرها إسرائيل مؤيدة لحماس على قائمة العقوبات.

(رويترز، أسوشييتد برس)

> سجّل انزعاج أمني بسبب تقرير إسرائيلي قدّم للبرلمان

الأشهبار في لاهاي، أول من أمس (Getty)

رصد

التحالف الدولي يعزز قواعده في سورية

دفعت قوات التحالف بتعزيزات إلى قواعدها في سورية، وسط توقعات بأن يكون الهدف هو قطع خطوط إمداد حزب الله القادمة من العراق

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

يعزز التحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة قواعده في شرقي سورية بمعدّات عسكرية ولوجستية. وأفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، أول من أمس الجمعة، بأن التحالف الدولي استقدم تعزيزات جديدة إلى سورية عبر الحدود البرية مع العراق تضم 13 شاحنة محملة بمعدات عسكرية ولوجستية، بالإضافة إلى صناديق مغلقة وصهاريج وقود، وادخلها من معبر الوليد الحدودي إلى قاعدة قسرك في ريف محافظة الحسكة، شمال شرقي سورية.

وادخلت قوات التحالف خلال أقل من 15 يوماً أكثر من 100 شاحنة محملة بمعدات عسكرية ولوجستية وصناديق مغلقة وصهاريج وقود عبر المعبر الحدودي بين العراق وسورية، وفق تقرير منفصل للمرصد، بالإضافة إلى وصول أكثر من عشر طائرات من العراق تحمل إمدادات عسكرية أيضاً وأنظمة مضادة للطائرات.

ويحتفظ التحالف الدولي بوجود عسكري فاعل في شرقي وشمال شرقي سورية بدأ مع حربه ضد تنظيم داعش في العام 2014، ثم تعزز وتوسع لاحقاً، بحيث بات له العديد من القواعد في ريفي دير الزور والحسكة، لعل ابرزها قاعدة العمر التي تقع ضمن حقل نفطي يحمل الاسم ذاته، وهو من أكبر الحقول في سورية. ويُعتقد أنه يوجد في القاعدة التي تقع في ريف دير الزور شمال نهر الفرات قوات متنوعة أميركية وفرنسية وبريطانية، وفي داخلها مهبط للطيران المسيّر والمروحي، يضم 12 مروحية قتالية.

وللتحالف الدولي العديد من القواعد والمراكز العسكرية في ريف الحسكة، منها قاعدة خراب الجير في محيط حقول ريملان للنفط. وفي المثلث الحدودي السوري العراقي الأردني في أقصى الجنوب الشرقي من سورية تقع أهم قواعد التحالف الدولي وهي قاعدة «التنف» حيث أقام حزاماً حولها بعمق 55 كيلومتراً، تنشط فيه فصائل سورية معارضة منضوية ضمن «جيش سورية الحرة»، ويمنع على أي قوات معادية للتحالف الاقتراب منه. وطيلة سنوات كان التوتر بين واشنطن وطهران ينعكس على شرقي سورية، حيث دخلت هذه القواعد بمناوشات مع المليشيات الإيرانية الموجودة بريف دير الزور جنوب نهر الفرات. ولم ينزلق الجانبان الى صدام مفتوح، بيد أن التطورات المتلاحقة ربما تدفع باتجاه تسخين الأجواء في ريف دير الزور، خاصة أن الجانب الإسرائيلي يحاول قطع كل خطوط الإمداد من سورية إلى حزب الله في لبنان.

وتدفع التعزيزات التي دفع بها التحالف الدولي، الجمعة الماضي، البعض إلى الاعتقاد بأنه ربما يستعد لتنفيذ أعمال قتالية ضد المليشيات الإيرانية في حال اتساع نطاق التوتر بين واشنطن وطهران، على خلفية التصعيد الإسرائيلي واسع النطاق ضد أهداف إيرانية وأخرى لحزب الله في سورية، والذي ازدادت وتيرته خلال الشهر الحالي. لكن الخبير العسكري ضياء قدور رأى، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «قطع خطوط الإمداد من العراق إلى سورية سيكون على قائمة أولويات التحالف لضمان عدم وجود إمداد مستمر بالأسلحة والذخائر الآتية من إيران عبر العراق لحزب الله».

من جانبه، شكك مدير مركز الشرق نيوز، فراس علاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، في الأرقام التي ذُكرت عن حجم التعزيزات الأخيرة للتحالف الدولي، معرباً عن اعتقاده أن الهدف منها «حماية القواعد من أي استهداف إيراني وليس الانخراط بأعمال قتالية على الأرض». وبين أنه من السهل استهداف خطوط الإمداد التابعة للإيرانيين عبر الضربات الجوية، مشيراً إلى أن هذه الخطوط تبدأ من البوكمال شرقاً عبر البادية السورية وصولاً إلى الحدود اللبنانية، مضيفاً: طبيعة الجغرافية مكشوفة وقوافل الأسلحة كذلك، لذا هي في متناول الطيران.

ولا يبدو أن الولايات المتحدة وإيران بصدد الدخول عبر الوكلاء في صدام عسكري واسع النطاق، مع دخول إدارة الرئيس جو بايدن أيامها الأخيرة. ومن المتوقع أن يُجري الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، عقب تسلّمه منصبه في 20 يناير/كانون الثاني المقبل، تعديلاً كبيراً على الاستراتيجية العسكرية في سورية وربما تصل إلى حد سحب القوات على مراحل، وبشكل يضمن سلامة السكان المحليين في المنطقة حيال عمليات انتقامية واسعة في حال سيطرة النظام والمليشيات الإيرانية عليها. وكان روبرت أف كينيدي جونيور الذي اختاره ترامب وزيراً للصحة في إدارته قد أكد قبل أيام أن الرئيس المنتخب يريد سحب القوات الأميركية من شمال سورية، بدلاً من تركها «وقوداً للمدافع إذا اندلع قتال بين تركيا والمسلحين الأكراد»، على حد وصفه.

> ضياء قدور: الهدف قطع خطوط الإمداد من العراق إلى سورية

قضية

من الممكن أن تحصل مواجهة بين الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب ومجلس الشيوخ، على الرغم من اغلبيته الجمهورية بعد انتخابات 5 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، ما سيختبر قوة الفريقين، وذلك بسبب تعيينات وزارية لترامب تعتبر جدلية، وقد تستلزم مساراً يفضل المجلس عدم استخدامه، بل الالتزام بمصادقة عبر الطريقة التقليدية التي تتطلب النصف زائد واحد. ويدور الجدل خصوصاً حول اختيار ترامب للنائب اليميني المتشدد مات غايتس، ليقود وزارة العدل، علماً أن سمعة الأخير تشوبها ملاحظات عدة

ترامب والكونغرس

اختيارات لمناصب عليا تختبر استقلالية مجلس الشيوخ

واشنطن ـ **محمد البديوي**

تختبر اختيارات الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب للمناصب العليا في إدارته الجديدة، استقلالية مجلس الشيوخ الجديد الذي يبدأ مهامه بداية يناير/كانون الثاني المقبل، إذ يرفض عشرات الأعضاء بعض الأسماء المطروحة من ترامب لهذه المناصب، والتي أثارت الجدل في واشنطن، في الوقت الذي طلب فيه ترامب من الجمهوريين بمجلس الشيوخ، والذين باتوا يملكون الأغلبية، السماح له بتمرير اختياراته للمناصب العليا من خلال الموافقة على السماح بتعيينات ما يطلق عليه «تعيينات إجازة العطلة».

وتعني تعيينات إجازة العطلة، أنه يمكن للرئيس تعيين المناصب العليا في حال تجاوز العطلة مدة 10 أيام وتستمر مدة التعيين عامين. وفي العادة، يقيّد الدستور الأميركي تعيينات الرئيس من خلال منح مجلس الشيوخ سلطة تأكيد أو رفض مرشحيه من أجل «كبح المحسوبية لدى الرئيس، ومنع تعيين شخصيات غير مناسبة إلى حد كبير»، حيث يتم شغل المناصب العليا في الحكومة الفيدرالية عن طريق ترشيحات الرئيس، ثم الموافقة عليها في مجلس الشيوخ بالأغلبية البسيطة (50 زائد واحد)، ما يعني أن اختيارات ترامب تحتاج موافقة مجلس الشيوخ.

وعندما كتب الآباء المؤسسون الدستور الأميركي، وضعوا في الاعتبار أن المشرعين يضطرون للسفر من وإلى العاصمة الوطنية بالخيول، ما يؤدي لامتداد عطلة مجلس الشيوخ لبضعة أشهر، فمنحوا الرئيس سلطة تعيينات مؤقتة لشغل جميع المناصب الشاغرة خلال فترة العطلة، وكانت هذه التعيينات المؤقتة وفقاً لمركز خدمة أبحاث الكونغرس تستمر عامين.

الآن لم يعد المجلس يغلق لمدد طويلة بالأشهر، حتى الكونغرس بات يتخذ إجراءات تكتيكية لمنع هذه التعيينات، إذ تُعقد، في فترة الإجازة، جلسات دورية بين عدد صغير من الأعضاء لا تتضمن أي إجراءات تشريعية، وذلك لحرمان الرئيس من أي فرصة لتعيينات أثناء فترة الراحة. وكانت المحكمة العليا حكمت خلال فترة الرئيس الأسبق باراك أوباما بأنه تجاوز صلاحيات «تعيينات العطلة»، ما دفع ترامب في ولايته الأولى والرئيس الديمقراطي الحالي جو بايدن إلى عدم استخدام هذا الإجراء.

رشّح ترامب عدداً من الأسماء التي صدمت المجتمع السياسي والجمهوريين في واشنطن، من بينهم مقدم البرامج في شبكة فوكس نيوز والضابط السابق في الحرس الوطني بيت هيغسيث لوزارة الدفاع، والتي أثارت تعليقاته ضد خدمة النساء في الجيش جدلاً كبيراً، والنائبة الديمقراطية السابقة تولسي غابارد، لإدارة الاستخبارات الوطنية، وهي متهمة بتسريب معلومات، وعضو مجلس النواب اليميني المتطرف مات غايتس لوزارة العدل، وهذه المناصب تعد من أهم المناصب الفيدرالية، وتتركز عاصفة الانتقادات عليها، خصوصاً على اسم غايتس الذي يواجه اتهامات أخلاقية غير قانونية مثل الاتجار بالجنس من الجمهوريين أنفسهم. وتختبر هذه الأسماء وغيرها قدرة المحافظين في مجلس الشيوخ على تحدي سلطة ونفوذ ترامب، وخلال فترة ولايته الأولى، هاجم دونالد ترامب زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ الشيوخ ميتش ماكونيل الذي رغم ذلك كان ينفذ لترامب الأجندة التي يرغب بتنفيذها. ورغم لوم ماكونيل ترامب في تصريحات علنية بسبب أحداث 6 يناير 2021 (الاقتحام الدموي لأنصار ترامب لمقر الكابيتول) وغيرها من المواقف، إلا أنه رفض إدانته في محاكمتين للعزل. وقبل أيام من فوز السيناتور جون ثون، حليف ميتش ماكونيل وبده اليمني، بزعامة الجمهوريين في مجلس الشيوخ (أصبح زعيم الأغلبية بعد الانتخابات)، قال ترامب إن أي عضو جمهوري في مجلس الشيوخ يسعى إلى منصب القيادة لا بد أن يوافق على تعيينات «فترة العطلة».

وبعد هذا الأمر هو الاختبار الأول لمدى قدرة ترامب على فرض كلمته وسلطته الكاملة على جون ثون الذي قال بعد فوزه بزعامة الأغلبية إنه «على استعداد لإنجاز الأمر بالطريقة التقليدية»، كما قال إنه يفضل تجنب التعيين أثناء العطلة لكنه لم يستبعده، محذراً من أنه إذا عطّل الديمقراطيون سرعة تعيين المناصب العليا فلربما يلجأ إلى هذا التكتيك. وتسبب اختيار مات غايتس وزيراً للعدل بحالة من الغضب والقلق حتى داخل أوساط الجمهوريين أنفسهم. صحيفة وول ستريت جورنال، قالت في تقرير لها أخيراً، إن عدد أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين المعارضين لتعيين غايتس في منصب وزير العدل قد يصل إلى 30 عضواً.

كشفت تقارير على مدار الأيام الماضية، أن ترامب ناقش مع مرشحه لمنصب وزير العدل، أنه سيستخدم «تعيينات العطلة» لتمرير القرار، إذ يتوقع ترامب سلطة مطلقة هذه المرة. ما يريد ترامب أن يحدث هو أن «يعلن مجلس الشيوخ عن إغلاق لمدة عشرة أيام، حتى يتمكن الرئيس من تعيين سكرتير لمجلس الوزراء لبقية الدورة التي تستمر عامين». لكن المشكلة أن هذا القرار يجب أن يمرّ بالتصويت في المجلسين، الشيوخ والنواب، ما يشكل عقبة أخرى أمام ترامب في قدرته على إقناع جميع الجمهوريين في النواب على التصويت لمرشحه، في ظل اغلبيتهم الضيّقة. وسيمكنه هذا القرار من تعيين من يريد، وأن يشغل جميع من اختارهم المناصب التي أرادها بهدف تنفيذ أجندته التي وضعهم في مناصبهم من أجلها. أحد رجال ترامب المخلصين والمدافعين عنه في مجلس الشيوخ، علّق على قناة فوكس بيزنس، على رفض بعض أعضاء المجلس الجمهوريين بعض اختيارات ترامب، محذراً من أنهم «إذا وقفوا في طريق أجندته فسنحاول إخراجهم من مجلس الشيوخ» (يقصد في الانتخابات المقبلة).

عائق آخر قد يمنع الجمهوريين، حتى إذا أرادوا الانصياع التام للرئيس المنتخب، وهو أن الديمقراطيين بإمكانهم استخدام حق التعطيل لمنع إغلاق المجلس، ويمكن للجمهوريين إلغاء حق التعطيل (فليبستر)، لكن زعيم الأغلبية الجمهورية الجديد تعهد بأنه لن يتم إلغاؤه. ويعني «حقّ التعطيل» أنه يمكن لعضو واحد أن يقدم اعتراضاً، بما يرفع نسبة الموافقة على تمرير التشريع حالة عدم الاعتراض فيتم تمريره بالأغلبية البسيطة، ويستثنى من ذلك أنه يمكن تمرير قانون مالي واحد سنوياً بالأغلبية البسيطة دون الحاجة إلى 60 صوتاً.

ويستلزم إلغاء حق التعطيل موافقة الأغلبية البسيطة، غير أنه على مدار السنوات الماضية، ورغم طرح الفكرة، إلا أن الأحزاب لا تزال تخشى تنفيذها لأسباب تتعلق بأنه يمكن لأي حزب يتولى الأغلبية في المستقبل أن يقلب القواعد.

من جهته، أشار سامح الهادي، الخبير في الشؤون الأميركية وعضو الحزب الديمقراطي، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، إلى أن زعيم الأغلبية الجمهوري الجديد شخص جمهوري تقليدي محافظ، وليس من مجموعة ترامب، وقد أكد أنه سيتبع الإجراءات الدستورية المعتادة في الاستماع والفحص والتقييم والرفض، بما يبدو من تصريحاته الميل إلى التقليدية في عمليات التسكين واعتبارات الترشيحات للمناصب الوزارية. وأوضح أنه إذا نجح جون ثون بفرض رؤيته في ما يخص التعيينات، فسيكون قد نجح بوضع مسار لن يستطيع ترامب تجاوزه في المستقبل، واسترد جزءاً من حظوة وهيبة الحزب الجمهوري التقليدية، وهذا يعني برأيه، أنه سيكون هناك توازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وأنه ليس كل ما يطلبه ترامب سيتحقق، والعكس صحيح، إذا تمكن ترامب من فرض كلمته منذ البداية، فإن هذا مؤشر للعامين المقبلين حتى انتخابات التجديد النصفية.

وتوقع الهادي أن بعض الأسماء التي طرحها ترامب لن تمر، وإن مرّت فستمر بصعوبة شديدة، مثل مرشحي وزارتي الدفاع والعدل، خصوصاً أن هذه الأسماء يجب أن تمر من اللجان الفرعية أولاً، حتى إن كان الجمهوريون هم من سيسيطرون على هذه اللجان، ما يعني أنه ربما لن تطرح للتصويت من الأساس.

مات غايتس خلال تجمع في كاليفورنيا، اكتوبر الماضي (Getty)

صدمة الاختيار

جاءت تعليقات اعضاء في مجلس الشيوخ الاميركي، معارضة لاختيارات الرئيس المنتخب دونالد ترامب للمناصب العليا. من بينهم، السيناتور الجمهوري توم تيليس الذي قال انه «من الصعب ان يحصل مرشح ترامب لوزارة العدل مات غايتس على 50 صوتا»، فيما اوضحت السيناتور الجمهورية سوزان كولنز (الصورة) انها تشعر «بالصدمة من الاختيار، ما يؤكد اهمية الحصول على موافقة المجلس». وقالت زميلتها ليزا موركوفسكي: «لا اعتقد ان غايتس مرشح جاد».

يمكن للرئيس تعيين مناصب عليا بحال تجاوز العطلة 10 أيام

تعيين النائب مات غايتس لوزارة العدل يواجه اصعب اختبار

شرق غرب

ترامب يعين كارولين ليفيت متحدثة باسم البيت الأبيض

أعلن الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، ليل الجمعة السبت، أنه عيّن كارولين ليفيت (الصورة) متحدثة باسم البيت الأبيض بعد أن شغلت منصب المتحدثة باسم حملته الانتخابية. وقال ترامب في بيان «كارولين ليفيت ذكية وصلبة وأثبتت قدرتها على التواصل بشكل فعال جداً». وأضاف ترامب أن ليفيت (27 عاماً)، والتي ستصبح أصغر متحدثة باسم البيت الأبيض، «أدت عملاً استثنائياً بصفتها متحدثة وطنية لحملتي التاريخية، ويسرني أن أعلن أنها ستكون متحدثة باسم البيت الأبيض».

(فرانس برس)

هجومان لـ«المقاومة الإسلامية في العراق»

أعلنت جماعة المقاومة الإسلامية في العراق، أمس السبت، تنفيذ هجومين جديدين ضد أهداف إسرائيلية في الأراضي المحتلة. وقالت المقاومة، في بيانين منفصلين، صدرا أمس، إن «مجاهدي المقاومة الإسلامية في العراق، هاجموا هدفاً حيوياً في أم الرشراش المحتلة (إيلات) بطائرات مسيرة». وأضافت في بيان لاحق، أنها «نفذت للمرة الثانية هجوماً بطائرات مسيرة استهدف هدفاً حيوياً آخر في إيلات».

(العربي الجديد)

قتلى من «قسد» باعتداء لـ«داعش»

قالت مصادر محلية من ريف محافظة الرقة، لـ«العربي الجديد»، إن خمسة عناصر من «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) قُتلوا مساء أول من أمس الجمعة، كما أصيب عنصران بجروح خطيرة، جراء هجوم لخلايا تنظيم «داعش» بالأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية استهدف نقطة عسكرية في محيط مدينة الطبقة بريف محافظة الرقة الغربي.

(العربي الجديد)

الإفراج عن معتقلين في فنزويلا

قالت منظمة فورو بينال الحقوقية في فنزويلا، أمس السبت، إن السلطات أطلقت سراح 10 أشخاص على الأقل اعتُقلوا خلال احتجاجات على الانتخابات الرئاسية التي أجرتها البلاد في يوليو/ تموز الماضي. وقال مدير المنظمة الفريدو روميرو على منصة إكس «أطلق سراح بعض السجناء السياسيين منذ الصباح الباكر»، مشيراً إلى الإفراج عن 10 أشخاص حتى الآن من سجن يار إلى جانب عدد آخر غير معروف من سجن لاس كريسالیداس للنساء.

(رويترز)

مقتل سبعة جنود باكستانيين

تبنى «جيش تحرير بلوشستان»، أحد أكبر فصائل البلوش الانفصالية في جنوب غرب باكستان، قتل سبعة جنود باكستانيين، وذلك بعد أسبوع من هجوم للمجموعة نفسها أسفر عن 26 قتيلاً بينهم 14 جندياً في محطة قطارات في بلوشستان. وفيما قال مسؤول محلي لوكالة فرانس برس أمس السبت إن «نحو أربعين إلى خمسين مسلحاً هاجموا موقعاً لحرس الحدود في إقليم كالات، فقتلوا سبعة جنود وأصابوا 15 آخرين»، أكد جياند بلوش، المتحدث باسم «جيش تحرير بلوشستان»، تبني الهجوم من دون أن يدلي بأي تفاصيل.

(فرانس برس)

الحدث

زيلينسكي: علينا إنهاء الحرب بالوسائل الدبلوماسية في 2025

اعرب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أخيراً، عن أمله في إنهاء الحرب في بلاده في 2025، علماً أن أي إشارة لم تصله بعد من دونالد ترامب حول مسار الحل

زيلينسكي في بودابست، 7 نوفمبر (Getty)

ضرب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أمس السبت، موعداً لعام المقبل، لإنهاء الحرب في بلاده، والتي اجّجها الغزو الروسي في فبراير/ شباط 2022، وذلك مع فوز دونالد ترامب وتصريحاته وحزبه الجمهوري التي تنمّ عن رغبة في إنهاء هذه الحرب، المكلفة على الخزينة الأميركية. وكان أول من أمس، قد سجّل أيضاً أول اتصال هاتفي بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والمستشار الألماني أولاف شولتز، للمرة الأولى منذ ديسمبر/كانون الأول 2022، فيما يتلمّس زيلينسكي، منحى دولياً يتقلّص فيه الزخم لمواصلة دعم كييف، علماً أن أي احتمال لصفقة لا يزال ضبابياً، في وقت كانت قد سرّبت فيه وسائل إعلام غربية أن الإدارة الأميركية الجديدة قد تضغط على زيلينسكي لإبرام صفقة، عن طريق التلويح بضرورة إجراء انتخابات في أوكرانيا.

وقال زيلينسكي، أمس، في مقابلة بثّتها قناة سوسيلين الإذاعية المحلية، إن الحرب في أوكرانيا التي تقترب من يومها الألف، يجب أن تنتهي في عام 2025. وقال زيلينسكي: «علينا، من جانبنا، أن نفعل كل شيء، حتى تنتهي هذه الحرب، العام المقبل، بالوسائل الدبلوماسية. إنه أمر مهم للغاية»، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ أمس عن حديثه. وأضاف الرئيس الأوكراني أنه يتوقع أن تساعد الإدارة الأميركية الجديدة، بقيادة الرئيس المنتخب دونالد ترامب، في إنهاء الحرب بسرعة، من دون أن يقدم تفاصيل.

وكان ترامب، الذي يتولى منصبه مجدداً رسمياً في 20 يناير/كانون الثاني المقبل، قد قال إنه سيسعى إلى اتفاق سريع بين كييف وموسكو لإنهاء الحرب، لكنه لم يحدد أي شروط، بما في ذلك ما سيحدث، على سبيل المثال، بالنسبة للأراضي الأوكرانية التي تحتلها القوات الروسية، منذ عام 2022 (وسيطرت على شبه جزيرة القرم منذ 2014). ويطالب زيلينسكي بأن يتضمن أي اتفاق سلام انسحاب روسيا من كامل الأراضي الأوكرانية، وهو ما يرفضه بوتين. واعترف زيلينسكي، في حديثه الإذاعي، بصعوبة الوضع الميداني حالياً في شرق أوكرانيا، وبأن روسيا تحرز تقدماً. ورأى أن بوتين غير مهتم بإبرام اتفاق سلام. وذكر أن القانون الأميركي يمنعه من مقابلة ترامب قبل تنصيبه، مضيفاً أنه لن يتحدث إلا مع ترامب نفسه (تحدثا هاتفياً بعد فوز ترامب بانتخابات 5 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي) وليس مع أي مبعوث أو مستشار. وقال حول ذلك: «بصفتي رئيساً لأوكرانيا، لن أتعامل بجدية إلا مع محادثة مع رئيس الولايات المتحدة الأميركية، مع احترامي لأي موفد ولأي شخص». وتابع: «من جانبنا، يتعين أن نفعل كل شيء حتى تنتهي هذه الحرب العام المقبل».

وجاء كلام زيلينسكي على وقع تقدم جديد للقوات الروسية في أوكرانيا. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس، أن القوات الروسية سيطرت على قريتي ماكاريفكا وخريخوريفكا، في منطقة دونيتسك الأوكرانية. وتقع ماكاريفكا إلى الجنوب من فيليكا نوفوسيلكا، بينما تقع خريخوريفكا، التي تطلق عليها موسكو اسمها السابق ليندكوي، إلى الغرب من بلدة سيليدوف التي سيطرت عليها روسيا في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي. كما أفادت وزارة الدفاع الروسية بأن أنظمة الدفاع الجوية دمّرت، خلال ليل الجمعة - السبت، 34 طائرة أوكرانية مُسيّرة، فوق مقاطعات كورسك، بريانسك، وبيلغورود، وكالوغا الروسية، وشبه جزيرة القرم. وقالت الوزارة في بيان «خلال الليل، تمّ إيقاف محاولات نظام كييف، لتنفيذ هجمات إرهابية باستخدام طائرات مُسيّرة على أهداف في أراضي روسيا، وتمّ تدمير 38 طائرة أوكرانية مسيّرة من قبل أنظمة الدفاع الجوي العاملة»، بحسب وكالة سبوتنيك الروسية للأنباء. وجاء في البيان: «تم إسقاط 20 طائرة مسيّرة فوق أراضي مقاطعة كورسك، و11 مسيّرة فوق أراضي مقاطعة بريانسك، كما تمّ إسقاط مسيّرة واحدة، فوق كل من أراضي جمهورية القرم، ومقاطعتي بيلغورود وكالوغا».

أكد زيلينسكي أنه لن يتحدث سوى مع دونالد ترامب مباشرة

وإلى ذلك، تطرّق تقرير لوكالة أسوشييتد برس، أمس، إلى جهود مصنع «عالي التقنية» في وسط روسيا، لتصنيع قوة فتّاكة جديدة لمهاجمة أوكرانيا تتألف من عدد صغير من الطائرات المسيّرة الحربية شديدة التدمير، محاطة بأسراب ضخمة من الفخاخ الرخيصة. وتهدف الخطة، التي أطلقت عليها روسيا اسم «عملية الهدف الزائف»، إلى إجبار أوكرانيا على إنفاق الموارد الشحيحة لإنقاذ الأرواح والحفاظ على البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك استخدام ذخائر الدفاع الجوي، بأهظة الثمن، بحسب مصدر مطلع على الإنتاج الروسي وخبير إلكترونيات أوكراني. ولا يستطيع الرادار ولا القناصون ولا حتى خبراء الإلكترونيات تحديد الطائرات المسيّرة القاتلة في السماء.

وتشكل الفخاخ غير المسلحة الآن أكثر من نصف الطائرات المسيّرة التي تستهدف أوكرانيا وما يصل إلى 75% من الطائرات المسيّرة الجديدة، التي تخرج من المصنع في منطقة «الأبوجا» الاقتصادية الخاصة الروسية، بحسب المصدر المطلع على الإنتاج الروسي، مضيفاً أن نفس المصنع ينتج نسخة قاتلة بشكل خاص من طائرات شاهد (إيرانية الصنع) المسيّرة المسلحة برؤوس حربية حرارية.

وأطلقت روسيا، أمس، 145 طائرة مسيّرة إلى مختلف أنحاء أوكرانيا، بحسب الوكالة، في وقت أكد فيه زعماء مجموعة دول السبع الكبرى، في بيان، أن روسيا تبقى العائق الأساسي أمام سلام دائم وعادل في أوكرانيا، متعهدين بمواصلة فرض تدابير باهظة التكلفة على روسيا بسبب الغزو. كما أعلنت وزارة الخارجية اليابانية أن وزير الخارجية تاكيشي إيوايا وصل أمس إلى أوكرانيا في زيارة لم يعلن عنها مسبقاً، لإجراء محادثات مع المسؤولين، في خطوة تظهر على ما يبدو التزام طوكيو تجاه كييف مع وصول ترامب إلى السلطة.

(رويترز، أسوشييتد برس)

تقرير

أي استراتيجية أميركية بمنطقة المحيطين؟

مع عودة دونالد ترامب إلى الحكم في أميركا بدأت تكثر التساؤلات عن الاستراتيجية الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

لا تزال عودة دونالد ترامب الوشيكة إلى البيت الأبيض تثير تساؤلات عن تأثير ذلك في ملفات دولية وإقليمية، لعل أبرزها الاستراتيجية الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، التي تسعى من خلالها واشنطن لاحتواء الصين. وقالت وسائل إعلام صينية أول من أمس الجمعة إن عودة ترامب تثير قلق حلفاء واشنطن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وأستراليا على وجه الخصوص بسبب عدم اليقين في ما يتعلق بصفقة الغواصات «أوكوس». وأضافت أن الحلفاء يخشون أن يؤدي نهج ترامب البراغماتي إلى عدم الاستقرار في المنطقة. وذكرت صحيفة ساوث تشاينا مورنينغ بوست أن العودة الوشيكة لترامب إلى البيت الأبيض دقت ناقوس الخطر في مجتمع الدفاع الأسترالي، وأثارت مخاوف بشأن تعقيد مشروع الغواصة «أوكوس» الذي تبلغ قيمته عدة مليارات من الدولارات. لكنها لفتت إلى أنه بالرغم من أن سياسة الدفاع لم تكن من بين القضايا البارزة خلال حملة ترامب الانتخابية، إلا أن الرغبة في مواجهة الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ كانت موضوعاً ثابتاً خلال فترة ولايته الأولى رئيساً.

كان أول إعلان عن الاستراتيجية الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ في عهد الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، في عام 2011، وعُرفت في حينه باسم استراتيجية التوجه نحو آسيا، بهدف إعادة التوازن مع الحلفاء الإقليميين. وفيما بعد خضعت لتحديثات مستمرة مع تعاقب الإدارات الأميركية بين الديمقراطيين والجمهوريين. وتركزت الاستراتيجية الأميركية في منطقة المحيطين في عهد ترامب على مبدأ جعلها منطقة «حرة ومفتوحة» تتميز بتدفقات تجارية مفتوحة وحرية الملاحة واحترام سيادة القانون والسيادة الوطنية، والحدود القائمة. لكنه في المقابل شنّ حرباً تجارية على بكين عبر رفع التعريفات الجمركية على منتجاتها. وأخذت الاستراتيجية الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ شكلها الحالي في عهد الرئيس جو بايدن في عام 2022، حيث أصدرت الإدارة الأميركية في حينه وثيقة قالت فيها إن الصين تسعى من خلال الجمع بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية إلى تحقيق منطقة نفوذ في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وأن تصبح القوة الأكثر نفوذاً في العالم. وبناءً على ذلك، حددت واشنطن خطوطاً عريضة لاحتواء بكين، من بينها: تحديث تحالفاتها الإقليمية مع شركائها في المنطقة، وتعزيز الأمن، وبناء قوة إقليمية قادرة على الصمود في وجه التهديدات العابرة للحدود الوطنية.

وعن تفاوت الاهتمام بالمنطقة بين الجمهوريين والديمقراطيين، قال الباحث في الشؤون الدولية لي تشونغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن التجربة الماضية تثبت أن الديمقراطيين كانوا أكثر اهتماماً بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، مقارنة بفترة دونالد ترامب السابقة. وأضاف: أطلقت المبادرة في عهد أوباما، بالرغم من أنها هدفت آنذاك إلى تعزيز التحالفات الأمنية الثنائية مع دول المنطقة، بما في ذلك الصين، ولكن في عهد بايدن صُنّفت الصين بشكل صريح دولة تمثل تهديداً أساسياً للولايات المتحدة، وبناءً على ذلك كان تحديث الاستراتيجية الأميركية في منطقة المحيطين، ليكون محورها الرئيسي احتواء صعود بكين ونفوذها. وأشار إلى أنه في ولاية ترامب الأولى، زُكّز أكثر على الجوانب الاقتصادية بالاستراتيجية بعيداً عن قضايا الأمن والدفاع.

من جهته، قال المختص في الشأن الآسيوي لي تشونغ: الديمقراطيون اهتموا أكثر بمنطقة المحيطين

ترامب وكيم جونغ اون، 30 يونيو 2019 (Getty)

في معهد فودان للدراسات والأبحاث، جينغ وي، لـ«العربي الجديد»: لا شك في أن عودة ترامب إلى السلطة تشكل قضية ذات أهمية بالغة في مختلف أنحاء العالم، حيث لا توجد منطقة واحدة لا تؤثر فيها السياسات الأميركية، وللولايات المتحدة مصلحة كبيرة في فرض السيطرة على منطقة المحيطين، الهندي والهادئ، وهناك قضايا حساسة تتعلق بنفوذ بكين في المنطقة، مثل النزاع في بحر الصين الجنوبي، والتوترات الأمنية في مضيق تايوان، وبالتالي من الطبيعي أن يلقى التنافس الشديد بين أكبر قوتين بظلاله على دول المنطقة، ويخلق حالة من الترقب مع عودة ترامب إلى البيت الأبيض. وأضاف: هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الاتجاه الذي ستتخذه إدارته التي لطالما رفعت شعار «أميركا أولاً»، وهو الشعار الذي من شأنه أن يؤثر سلباً في حلفاء واشنطن الإقليميين. لكنه أشار إلى أنّ من غير المتوقع أن يتراجع التزام الولايات المتحدة تجاه منطقة المحيطين نظراً لما تشكله من أهمية حيوية للمهيمنة الأميركية. وتابع: لا يمكن الحديث عن تغير جذري في البنية القائمة التي تدعم العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، ولكن السؤال يبقى عن الكيفية التي سينفذ بها ترامب سياسته الخارجية تحت شعار «أميركا أولاً». وأضاف: بالعودة إلى الفترة الرئاسية الأولى لترامب، نلاحظ كيف كانت مقاربته مختلفة عن إدارة أوباما بشأن المنطقة، على سبيل المثال سجل ترامب في 2019 سابقة تاريخية في لقاء غير متوقع مع زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، في المنطقة منزوعة السلاح الفاصلة بين الكوريتين. واعتبر أن المضي بصورة مغايرة في هذا الاتجاه خلال ولايته الثانية من شأنه أن يحدث تغييراً جذرياً في شبه الجزيرة الكورية، وهو أمر سيؤثر في حلفاء الولايات المتحدة الأساسيين في المنطقة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، لأن أي تقارب بين واشنطن وبيونغ يانغ، سيهمش الاتفاقيات الدفاعية المشتركة التي وقعتها إدارة بايدن أخيراً، ولفت، في هذا الصدد، إلى أن أحداً لا يستطيع التنبؤ بما قد يقدم عليه الرئيس المقبل، لأنه عادة ما ينتهج سياسات خاصة خارجة عن التقاليد والأعراف الدبلوماسية.

مسؤول أميركي: الإيرانيون سعوا للاجتماع

طهران تنفي لقاء ماسك وإيرواني

تضاربت التقارير الإيرانية والأميركية حول اجتماع إيلون ماسك والمندوب الإيراني لدى الأمم المتحدة أمير سعيد إيرواني في نيويورك

سارعت طهران إلى نفي لقاء مندوب إيران لدى الأمم المتحدة أمير سعيد إيرواني وإيلون ماسك، مستشار الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، فيما أكد مسؤول أميركي لوكالة أسوشييتد برس اللقاء، مشيراً إلى أنهما بحثا برنامج إيران النووي و«دعمها للجماعات المناهضة لإسرائيل في جميع أنحاء الشرق الأوسط وآفاق تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة».

ونفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية إسماعيل بقائي، أمس السبت، في مقابلة مع وكالة إرنا «بشكل قاطع الادعاء الذي أثير في بعض وسائل الإعلام الأميركية حول لقاء إيلون ماسك مع الممثل الدائم للجمهورية الإسلامية الإيرانية في نيويورك»، لافتاً إلى أنه أبدى استغرابه من حجم التغطية الإعلامية الأميركية لهذا الأمر. وكانت صحيفة نيويورك تايمز ذكرت، الخميس الماضي، أن ماسك التقى إيرواني في محاولة لنزع فتيل التوتر بين طهران وواشنطن. ونقلت الصحيفة عن مصدرين إيرانيين لم تسمّهما قولهما إن اللقاء بين ماسك وإيرواني كان «إيجابياً». وذكرت أن الرجلين التقيا لأكثر من ساعة في نيويورك، الاثنين الماضي.

في المقابل، قال مسؤول أميركي، لوكالة أسوشييتد برس، إن إيران سعت بنجاح إلى عقد اجتماع مع ماسك. وأشار المسؤول الأميركي، الذي أطلعه زميل أجنبي على اللقاء بحسب الوكالة، إلى أن إيرواني التقى ماسك في نيويورك، الاثنين الماضي. وقال المسؤول إنه تم إبلاغه أن «المناقشة تناولت مجموعة متنوعة من القضايا، أبرزها برنامج إيران النووي ودعمها للجماعات المناهضة لإسرائيل في جميع أنحاء الشرق الأوسط وآفاق تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة». وقال المسؤول، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، إنه لم يتم اتخاذ أي قرارات فورية من أي من الجانبين. وأوضح أن الإيرانيين سعوا للقاء ماسك، مضيفاً أن الاجتماع لم يعقد في مقر البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة. ولم يؤكد فريق ترامب الانتقالي أو ينفِ الاجتماع، الذي كانت صحيفة نيويورك تايمز أول من تحدث عنه. وقالت المتحدثة باسم فريق ترامب الانتقالي كارولين ليفيت، في بيان: «أعاد الشعب الأميركي انتخاب الرئيس ترامب لأنهم يثقون به لقيادة بلادنا واستعادة السلام من خلال القوة في جميع أنحاء العالم. عندما يعود إلى البيت الأبيض، سيتخذ الإجراء اللازم للقيام بذلك».

وكانت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية ذكرت، أول من أمس الجمعة، أن إيران قدمت تأكيدات مكتوبة إلى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في 14 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تشير فيها إلى عدم سعيها لاغتيال ترامب، وذلك قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية. ورداً على تقرير الصحيفة، أعلنت بعثة إيران لدى الأمم المتحدة، في بيان مساء الجمعة الماضي، أنها لا تصدر بيانات علنية حول «الرسائل الرسمية المتبادلة بين البلدين». وقالت إن «الجمهورية الإسلامية الإيرانية أعلنت منذ فترة طويلة التزامها بمتابعة اغتيال (قائد فيلق القدس) الشهيد (بحسب وصف البعثة) (قاسم) سليماني من خلال السبل القانونية والقضائية، مع الالتزام الكامل بمبادئ القانون الدولي المعترف بها». وانقسم الإعلام الإيراني، أمس السبت، حول لقاء ماسك وإيرواني بين اعتباره «خطوة إيجابية» أو «خيانة»، مع الدعوة إلى عدم المبالغة في قراءة أبعاده. وكتبت صحيفة جمهوري إسلامي: «على الرغم من أن هذا النبأ وهذه المحادثة غير رسميين، لكن يمكن اعتبارهما بداية مسار جديد في السياسة الخارجية لبلادنا». ولم تذكر الصحيفة اسم ماسك في مقالها، مكتفية بالإشارة إلى «شخص معروف ومؤثر ومقرب من دونالد ترامب». لكن صحيفة كيهان المحافظة تساءلت إن كان «اللقاء السري مع ممثل ترامب، سذاجة أم خيانة؟»، منتقدة «التفاوض» مع الولايات المتحدة التي تعتبرها «نظاماً إرهابياً». من جانبها، كتبت صحيفة هام ميان الإصلاحية «إن خبر اللقاء بين إيلون ماسك والسفير أمير سعيد إيرواني يظهر أن المسار (الدبلوماسي) ليس في اتجاه واحد، وأن الفريق الدبلوماسي الإيراني يسير على الطريق الصحيح».

وأضافت أن «كثيرين يعتبرون إيلون ماسك رجل الظل» لترامب، وله «تأثير خاص جداً» عليه. ورأت صحيفة الشرق الإصلاحية أن اللقاء، في حال تأكيده، سيشكل «خطوة إيجابية»، لكنها دعت «إلى عدم المبالغة في تقدير أهميته».

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس)

ماسك في الكابيتول هيل في واشنطن، نوفمبر الحالي (أندرو هارنيك/Getty)

مسؤول أميركي: ماسك وإيرواني بحثا الملف النووي الإيراني

الحدث

انتخابات بلدية في ليبيا

طرابلس ـ **أسامة علي**

شهدت 58 بلدية في ليبيا، أمس السبت، انتخابات محلية أدلى خلالها الناخبون بأصواتهم لاختيار عمداء هذه البلديات، في وقت عبّر فيه خبراء عن تفاؤلهم بأن تكسر هذه الانتخابات حاجز الجمود السياسي المسيطر على البلاد.

وأعلنت المفوضية العليا للانتخابات، في بيان، أن أكثر من 91 ألف ناخب أدلوا بأصواتهم في الانتخابات البلدية بنسبة بلغت 49%. وكانت قد أعلنت جهوزية 352 مركزاً انتخابياً و777 محطة اقتراع في كامل البلديات الـ58 المستهدفة بانتخابات مجالسها البلدية في غرب البلاد وجنوبها وشرقها، موضحة أنها المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية، وسيشارك فيها 210 آلاف ناخب، وستليها مرحلة ثانية. وفي عموم البلاد 143 بلدية، إلا أن الانتخابات لن تجرى إلا في البلديات التي انتهت مددها الانتخابية، وهي 106 فقط.

وشدد رئيس مفوضية الانتخابات عماد السائح، في مؤتمر صحافي أمس، على أهمية الانتخابات البلدية، وأكد أنها «ليست عملية لتبادل السلطة فحسب، بل هي إعادة هيكلة للحكم المحلي في البلاد». وطالب مجلس النواب بضرورة إجراء تعديلات على قانون الإدارة المحلية الصادر منذ 2012 «ليكون مؤهلاً للتنفيذ على الواقع». وتطرق إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمعطلة منذ نهاية عام 2021، مؤكداً أن المفوضية قامت بواجباتها حيال إجراء تلك الانتخابات رغم ظروف الانقسام السياسي. وأكد أن «مشكلة إنفاذ قوانين الانتخابات البرلمانية والرئاسية ليست فنية، بل سياسية».

من جانبها، قالت القائمة بأعمال البعثة الأممية ستيفاني خوري، خلال المؤتمر الصحافي مع السائح، إن الانتخابات البلدية «حدث مهم في تحقيق الديمقراطية في البلاد»، منوهة بأنها «تعيد الشرعية للمؤسسات كونها دليلاً على أن الانتخابات ممكنة لتحقيق التداول السلمي». ودعت جميع السلطات الليبية لتوفير التمويل اللازم لإجراء الانتخابات في البلديات المتبقية، مجددة التزام البعثة الأممية في المساعدة على تحقيق الاستقلال من خلال عملية سياسية شاملة في البلاد.

والانتخابات البلدية الحالية هي الثانية منذ عام 2011، إذ جرت الأولى على عدة مراحل بين عامي 2013 و2018، إلا أنها تعرقلت وتعثّر عمل المجالس البلدية، خصوصاً في الشرق الليبي عندما أعلن مجلس النواب في 2016 تعيين الفريق عبد الرزاق الناظوري، رئيس أركان مليشيات خليفة حفتر، حاكماً عسكرياً لشرق البلاد، وكلف الناظوري حكاماً عسكريين في البلديات بديلاً من عمدائها، ما عطل العمل البلدي في كامل مناطق الشرق الليبي لعدة سنوات. وفي فبراير/شباط الماضي اتهمت البعثة الأممية الحكومة التي عينها مجلس النواب بإغلاق 11 مركزاً انتخابياً تابعاً للمفوضية العليا للانتخابات وتعليق أعمالها، إلا أن الحكومة نفت ذلك. وأخفقت المفوضية العليا للانتخابات في إغلاق السجل الانتخابي عدة مرات خلال الأشهر الماضية، بسبب الإقبال الضعيف على تسلّم الناخبين لبطاقاتهم، إذ بلغت النسبة النهائية لمن تسلموا بطاقاتهم 64% من أصل 135 ألف ناخب.

ورأى عبد الحكيم المختار، عضو حزب الإصلاح الديمقراطي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن نجاح المفوضية العليا للانتخابات في إجراء الانتخابات البلدية «خطوة وطنية مهمة»، وأنها «تمثل تهديداً حقيقياً لمعرقلي إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بحجة ضرورة وجود حكومة موحدة». وأكد أن الانتخابات البلدية ستشجع الليبيين على «التمسك بالاستحقاقات الوطنية، وعدم الاستسلام للشعور باليأس السياسي»، مضيفاً: «مَن يدري؟ لعل المجالس البلدية الجديدة تتمكن من تشكيل منتظم سياسي موحد تجبر الساسة المتمسكين بالبقاء في سدة الحكم على القبول بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وعلى الأقل تتشكل جهة ضاغطة وطنية لا تترك المجال للمتصارعين لاتخاذ حالة الانقسام سبباً للبقاء والتحكم في مصير البلاد».

لا خروقات في مراكز الاقتراع

أكد وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية الليبية عماد الطرابلسي، أمس السبت، أن العملية الانتخابية في البلديات سارت بشكل ممتاز وبسلاسة دون تسجيل أي خروقات أو مشاكل في مراكز الاقتراع. وقال الطرابلسي، خلال متابعته سير العمل في الغرفة الرئيسية لتأمين العمليات الانتخابية في طرابلس، إن التعاون بين الغرفة ومديريات الأمن ساهم في نجاح الانتخابات حتى في البلديات التي كان يُتوقع أن تواجه إشكاليات.

ليبية تقترع في مصراتة أمس (إسلام الأطرش/فرانس برس)

متابعة

محتجون أمام البرلمان في سوخومي الجمعة الماضي (رويترز)

أبخازيا: المحتجون يتمسكون بالبقاء في البرلمان

رفض محتجون في إقليم أبخازيا، المنشق عن جورجيا والمدعوم من روسيا، أمس السبت، مغادرة مبنى البرلمان الذي اقتحموه أول من أمس الجمعة، وذلك بعد أن اشترط رئيس الإقليم أصلان بجانيا رحيلهم لتقديم استقالته.

وسيطر المحتجون، الجمعة الماضي، على مبنى البرلمان، اعتراضاً على اتفاق استثماري مع روسيا. ونقلت وكالة نوفوستي الروسية، أمس السبت، عن بجانيا قوله إنه سيقدم استقالته ويجري انتخابات مبكرة بمجرد إخلاء المتظاهرين مبنى البرلمان في سوخومي عاصمة أبخازيا، مقترحاً تعيين نائب له ليدير شؤون البلاد بصورة مؤقتة. وقال بجانيا: «عندما يغادرون المبنى، سأكتب خطاب استقالتي، وسنرى مقدار الدعم الذي سيحصلون عليه في الانتخابات الجديدة»، مشيراً إلى أنه يعتزم الترشح في تلك الانتخابات.

وقال المتظاهرون، في بيان، إن سيطرتهم على مبنى البرلمان لا تأتي احتجاجاً على علاقات أبخازيا الوثيقة مع روسيا، لكنهم اتهموا بجانيا «بمحاولة استغلال هذه العلاقات لخدمة مصالحه الشخصية (و) التلاعب بها من أجل تقوية نظامه». ويتخوف المتظاهرون من أن صفقة استثمار مقترحة مع موسكو قد تشهد انتشار المجمعات السكنية في المنطقة. وأعلنت السلطات الروسية، أول من أمس الجمعة، أنها تتابع هذا «الوضع المتأزم» بقلق، وحثت المواطنين الروس على تجنب السفر إلى أبخازيا. وأعربت وزارة الخارجية الروسية، في بيان، عن «القلق»، مع الأسف لعدم حل «المعارضة خلافها مع السلطة الشرعية في البلد عبر حوار يسوده الاحترام». يذكر أنه وإثر حرب قصيرة دخل فيها الجيش الروسي إلى أراضٍ جورجية في عام 2008، اعترفت موسكو باستقلال المنطقتين الانفصاليتين المحاذيتين لأراضيها أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وهي تحتفظ بقواعد عسكرية في كلتا المنطقتين وتدعم اقتصاداتهما. وكانت أبخازيا أعلنت استقلالها في عام 1992، في خطوة لم تعترف بها سوى روسيا.

وذكرت وكالة نوفوستي الروسية، أمس السبت، أن 13 شخصاً أصيبوا، الجمعة الماضي، خلال الاحتجاجات أمام البرلمان. وأظهرت مقاطع مصورة بثتها «نوفوستي» مواجهات بين متظاهرين وعناصر من الشرطة خارج مبنى البرلمان، قبل أن يدخل المحتجون، من دون عنف هذه المرة، المقر حيث كان يفترض بالنواب النظر في الاتفاق الاستثماري مع روسيا. كما دخل المحتجون أيضاً إلى مبنى تابع لمكتب الرئاسة، بحسب وكالة تاس الروسية. ويحتجّ المتظاهرون على المصادقة على الاتفاق الذي من شأنه السماح للشركات الروسية بالاستثمار في أبخازيا. وعقب ما جرى، أرجئت الجلسة البرلمانية، وفق «نوفوستي»، وسحب مشروع قانون المصادقة عليه، بحسب المكتب الرئاسي. وسبق أن قطع محتجّون، قبل أيام، جسوراً لبضع ساعات إثر توقيف خمسة معارضين للاتفاق مع موسكو، تمّ إطلاق سراحهم في نهاية المطاف. وتخشى المعارضة أن يمهد الاتفاق المبرم أواخر أكتوبر/تشرين الأول الماضي لتملّك الروس عقارات سكنية في مدن ساحلية عدّة من أبخازيا تطلّ على البحر الأسود. وكانت أبخازيا، التي تضمّ حوالى 240 ألف نسمة حظرت، في عام 1995، بيع العقارات السكنية للأجانب.

(فرانس برس، رويترز)